

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في البنوك التجارية
- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة برج
أخريص)

تحت إشراف:

د. وسيلة سعود

من إعداد الطالبة:

➤ مريم حيدب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
د. إلهام بوختالة	أستاذ مساعد - ب	جامعة البويرة	رئيسا
د. وسيلة سعود	أستاذ محاضر - أ	جامعة البويرة	مشرفا
د. تسعديت بوسبعين	أستاذ	جامعة البويرة	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَ عَرَفَانٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أحمد الله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل،

مصدقاً لقوله {لئن شكرتم لأزيدنكم}

أتقدم بالشكر الخاص، والامتنان الكبير، إلى كل من أنار لي درب الحياة، ولو بكلمة طيبة،

إلى كل الأساتذة الكرام الذين قدّموا لنا يد العون طوال السنوات الدراسية،

بالخصوص الأساتذة المشرفة {سعود وسيلة}، حفظها الله وحقق أمانيتها

كما أتقدم بالشكر لكل عمال "بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة

برج اخريص"، الذين ساعدوني في بحثي، وقدّموا لي يد العون في تربّصي، حفظهم الله

وجزاهم كل خير

"لكم مني جميعاً خالص عبارات الشكر"

مريم

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا}

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من أتذكرها في دراستي، منبع الحنان، التي وضع الله الجنة تحت قدميها

"أمي العزيزة"، أطال الله في عمرها

عصارة علمي، إلى من أنار لي دربي بتوجيهاته الصائبة، وكان لي سنداً في كل محطة من الحياة

"أبي العزيز"، أطال الله في عمره

من ترعررت وكبرت بينهم، "إخوتي"، حفظهم الله وحقق أمانيتهم، بالأخص "عبد العزيز وعبد الحق وفارس"

تحية خالصة إلى من قضيت معهم أحلى أيامي الدراسية، وإلى كل صديقاتي

تحية خاصة إلى أستاذي وأبي، "مشطوب لعموري"

إلى كل من يحملهم قلبي، ولم يذكرهم قلبي

مريم

الملخص

1. الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيقات المحاسبة المالية في البنوك، أي المحاسبة البنكية، وذلك من أجل تحديد كيفية معالجة مختلف العمليات التي تتم عبر البنك. وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحديد الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، في حين تم اعتماد دراسة الحالة، والمنهج التحليلي، في الجانب التطبيقي، من خلال عرض التسجيل المحاسبي والمعالجة المحاسبية للعمليات المتنوعة التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) - وكالة برج أخريص.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن لكل عملية من العمليات التي تقوم بها وكالة بدر - برج أخريص، تسجيلًا خاصًا، يختلف عن باقي العمليات، نظرًا لطبيعة ومميزات كل منها، نظرًا لتغير علاقة البنك مع الزبون حسب العملية وأهميتها، بين عمليات تؤدي إلى دخول الأموال إلى البنك، وعمليات أخرى تؤدي إلى خروج الأموال منه، حيث يتيح البنك عمليات الصندوق، دفاتر التوريد، التجارة الخارجية، إضافة إلى تشكيلة من القروض المتنوعة، والتي تستلزم كل منها تسجيلًا ومعالجة محاسبية خاصة، يقوم به القسم المسؤول عنها.

الكلمات المفتاحية: محاسبة، محاسبة بنكية، محاسبة مالية، نظام محاسبي، عمليات بنكية.

II. Abstract:

This study aimed to identify the applications of financial accounting in banks, banking accounting, to determine how various transactions conducted through the bank are processed. The descriptive method was employed for the theoretical aspect to define the theoretical framework of the study variables, while the case study and analytical methods were used for the practical aspect. This was achieved by presenting the accounting recording and processing of the various transactions conducted by the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR)—Bordj Akhriss Agency.

The study concluded that each transaction conducted by the BADR-Bordj Akhriss Agency has its specific recording, differing from other transactions due to the nature and characteristics of each one. This variation is attributed to the changing relationship between the bank and the customer based on the transaction type and its significance. These transactions encompass both inflows of funds to the bank and outflows of funds from the bank. The bank offers various operations such as cash transactions, savings accounts, foreign trade, and a range of diverse loans, each requiring specific accounting recording and processing handled by the responsible department.

Keywords: Accounting; Banking Accounting; Financial Accounting; Accounting System; Banking Transactions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	كلمة شكر
/	الإهداء
II	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الأشكال
مقدمة	
ب	1. توطئة
ب	2. مشكلة الدراسة
ت	3. فرضيات الدراسة
ت	4. مبررات اختيار موضوع الدراسة
ت	5. أهمية الدراسة
ت	6. أهداف الدراسة
ث	7. حدود الدراسة
ث	8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة
ث	9. صعوبات الدراسة
ث	10. هيكل الدراسة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
03	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
05	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
06	المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية
03	المبحث الثاني: ماهية المحاسبة وماهية البنوك
07	المطلب الأول: مفهوم ومبادئ المحاسبة
07	أولاً- مفهوم المحاسبة
08	ثانياً- مبادئ المحاسبة

فهرس المحتويات

10	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المحاسبة
10	أولاً- أهمية المحاسبة
11	ثانياً- أهداف المحاسبة
12	المطلب الثالث: مفهوم البنوك وأنواعها
12	أولاً- مفهوم البنوك
13	ثانياً- أنواع البنوك
14	المطلب الرابع: أهمية البنوك ومصادر تمويلها
14	أولاً- أهمية البنوك
15	ثانياً- مصادر تمويل البنوك
16	المبحث الثالث: المحاسبة البنكية وعرض النظام المحاسبي للبنوك
16	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البنكية وأهدافها
16	أولاً- مفهوم المحاسبة البنكية
17	ثانياً- أهداف المحاسبة البنكية
18	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه
20	المطلب الثالث: تعريف النظام المحاسبي البنكي وأهدافه
20	أولاً- تعريف النظام المحاسبي البنكي
21	ثانياً- أهداف النظام المحاسبي البنكي
23	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص	
25	تمهيد الفصل
26	المبحث الأول: البطاقة الفنية لوكالة BADR - برج أخريص
26	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
27	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
28	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج أخريص
32	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في وكالة بدر برج أخريص
32	المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات الصندوق
32	أولاً- عمليات الصندوق الخاصة بحساب شيك
35	ثانياً- عمليات دفاتر التوفير

فهرس المحتويات

38	المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم التجارة الخارجية وعلمية الصرف
38	أولاً- التجارة الخارجية
44	ثانياً- عملية الصرف
45	المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لقسم القروض والاقتراض
45	أولاً- المعالجة المحاسبية لقرض التحدي
47	ثانياً- المعالجة المحاسبية لقرض الرفيق
48	المطلب الرابع: التسجيل المحاسبي للمصاريف والاستثمارات
50	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية لدى BADR - برج أخريص
50	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة
51	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم العملاء
51	أولاً- تسجيل عمليات الحسابات الجارية
52	ثانياً- التسجيل المحاسبي لسندات الصندوق
53	ثالثاً- التسجيل المحاسبي لودائع التوفير
54	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم محفظة الأوراق المالية
54	أولاً- شيكات مسحوبة على مستوى نفس البنك
54	ثانياً- شيكات مسحوبة بين بنك الفلاحة وبنك محلي
56	ثالثاً- شيكات مسحوبة بين بنك الفلاحة وبنك غير محلي
57	المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف
57	أولاً- التسجيل المحاسبي لعملية شراء العملة الأجنبية (الدولار)
58	ثانياً- التسجيل المحاسبي لعملية بيع العملة الأجنبية (دولار)
58	ثالثاً- التسجيل المحاسبي لعملية إعادة التقييم
60	خلاصة الفصل الثاني
الخاتمة	
62	1. نتائج الدراسة
63	2. اختبار فرضيات الدراسة
63	3. اقتراحات الدراسة
63	4. آفاق الدراسة
66	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص (الوكالة 464)	29

مقدمة

1. توطئة:

تُعَدُّ البنوك عصب الإقتصاد في كل الدول، باعتبارها متعاملا فعّالا وأساسيا في الإقتصاد الوطني، حيث تُقدِّم مجموعة متنوعة، وواسعة، من الخدمات المالية، بما فيها قبول الودائع، منح القروض، وفتح الحسابات الجارية، كما تُوفِّر البنوك، للمؤسسات الأخرى، تشكيلة مُتعدِّدة من الخدمات المالية والتمويلية، حسب الحاجة إليها.

يُعتبر البنك، من أهم الوسطاء الماليين بين المتعاملين الاقتصاديين، عموميين كانوا، أو خواصا، مؤسسات أو أفرادا، فهو يسمح للمتعاملين، بإدّخار فوائض أموالهم، عبر جمعها لديه، في شكل ودائع، من جهة، ويساعدهم في الشروع في استثماراتهم، أو توسيعها، بمنحهم قروضا، من جهة أخرى. فبُعدُ البنك، أولا، وقبل أي وصف، مؤسسة هادفة للربح، أي أن الهدف الرئيسي لها، هو تحقيق عوائد تسمح له بمكافئة أصحاب رأس المال (المساهمين)، وتُمكنه من الاستمرارية والتطوُّر.

وحتى تتمكن البنوك من الاستمرارية والمنافسة في السوق، لابد لها من الحفاظ على توازنها المالي، والذي لا يتحقَّق إلا إذا كان هناك دراية كافية بالمحاسبة، ومعرفة مُتخصِّصة لتقنيات وآليات التسجيل المحاسبي للعمليات اليومية للبنك، والذي يستلزم تبنّي ما يعرف بالمحاسبة البنكية، التي تُعدُّ محاسبة مُتخصِّصة لهذا النوع من المؤسسات، والتي تتماشى مع مميزاتها، التي تختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية، حيث تتَّسم المحاسبة البنكية بالدقّة، والسرعة، في تسجيل مختلف العمليات المالية، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، بما يضمن سهولة استخراجها عند الحاجة، في الوقت المناسب.

2. مشكلة الدراسة:

تقوم المحاسبة البنكية بتتبُّع، وتوثيق، جميع العمليات المالية بدقّة، مع ضمان توافقها مع اللوائح والتشريعات المالية، المحلية والدولية، كما قد تشمل أيضا معالجة البيانات الضخمة، والتحليل الاستراتيجي للبيانات المالية، لإِتخاذ القرارات الصحيحة، وهو ما ينطبق على كافة البنوك التجارية، بما فيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص.

ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: "كيف تتم المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-برج أخريص؟"

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ماهي أهمية المحاسبة كجزء من عمل البنوك؟
- 2) كيف يتم تسجيل العمليات المالية اللازمة في البنوك؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تعتبر المحاسبة جزءاً من عمل البنوك، إذ تمتاز بالتعدّد والسرعة والدقّة في التنفيذ؛
- الفرضية الثانية: تتم المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات في البنوك، بالاعتماد على المبادئ والتقنيات المحاسبية المتعارف عليها.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- علاقة الموضوع بالتخصّص، والرغبة الشخصية في الإطّلاع عليه، والاستفادة منه؛
- التعرف على كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية؛
- الرغبة في معرفة مميزات استخدام النظام المحاسبي في البنوك، واستكشاف مدى وجود فروق في التطبيق مع باقي المؤسسات.

5. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال أن الفهم الدقيق للإطار المحاسبي الذي يتم تطبيقه في البنوك، من أجل معالجة عملياتها المالية، يسمح لهذه البنوك بتحسين إدارة مواردها المالية، ضمان تعزيز الرقابة الداخلية لها، إضافة إلى بناء الثقة بين البنك وبين مختلف الأطراف أصحاب المصلحة مثل الزبائن، والمستثمرين، والهيئات التنظيمية، ما يسمح لها بتحقيق استقرار مالي أكبر، حيث أن فهم الأساليب المحاسبية التي يستخدمها البنك، يساعد على تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الأداء المالي له، كما يساهم في دعم البنك في إدارة المخاطر التي يمكن أن يواجهها، وإتخاذ قرارات أكثر رشادة.

6. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- التعرف على، وفهم موضوع المحاسبة البنكية؛
- التعرف على كيفية التسجيل المحاسبي للعمليات المالية، وكيفية المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات البنكية؛
- توضيح الدور الذي تلعبه البنوك في تسهيل العمليات المالية؛
- التأكد من فعالية النظام المحاسبي المطبّق على العمليات البنكية.

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على مستوى إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، في ولاية البويرة، وتحديدًا في وكالة برج أخريص (الوكالة رقم ...) فقط.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى الوكالة محل الدراسة، في الفترة الممتدة بين شهر مارس 2024، وشهر ماي من نفس السنة.

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

نظرًا لطبيعة الدراسة، وقصد الإحاطة بكافة جوانبها، وللإجابة عن الإشكالية وإختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال عرض الجوانب النظرية للمحاسبة، البنوك، والنظام المحاسبي فيها، وذلك بالاعتماد على المسح المكتبي لعدد من المراجع المتنوعة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة، من كتب، وأطروحات، ومقالات وغيرها. أما الجانب التطبيقي فقد تضمن دراسة ميدانية في مؤسسة مختصرة، تم فيها الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي أيضًا، بغرض عرض ووصف موضوع الدراسة تطبيقًا.

9. صعوبات الدراسة:

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- نقص المراجع التي تخدم الجانب النظري؛
- صعوبة الوصول إلى الدراسات السابقة في الموضوع؛
- سرّية المعلومات على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقًا للشكل التالي:

➤ **مقدمة:** وقد تم فيها توضيح مشكلة الدراسة، وأسباب إختيار الموضوع، مع تحديد أهمية الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما تم الإشارة أيضًا في هذا الجزء، إلى المنهج والأدوات المستعملة، وإبراز حدود الدراسة، إضافة إلى ذكر بعض العراقيل والصعوبات التي رافقت عملية الإعداد، ليختتم بتوضيح الهيكل العام التي بُنيت عليه.

- **الفصل الأول:** تم التطرُّق فيه إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، أين تناول **المبحث الأول** مراجعة للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الحالية، مع الإشارة أهم نقاط الاختلاف والتشابه بينها، وتوضيح القيمة المضافة للدراسة الحالية. بينما تم تخصيص المبحثين المتبقين لتوضيح الإطار المفاهيمي للموضوع، من خلال تناول **المبحث الأول** لماهية المحاسبة وماهية البنوك، والذي قدّم وشرح مفهوم المحاسبة، أهميتها وأهدافها، إضافة إلى مفهوم البنوك وأنواعها، وتوضيح أهميتها، ومصادر تمويلها. أما **المبحث الثالث** فقد خُصّص لتقديم المحاسبة البنكية وعرض النظام المحاسبي المالي.
- **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل **المعالجة المحاسبية للعمليات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -برج اخصيص**، وقد تم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث تناول **المبحث الأول** تقديمًا عامًا للمؤسسة محل الدرس، من خلال الإشارة إلى تعريفها وتنظيمها، مهامها وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. أما **المبحث الثاني** فقد تم فيه عرض كيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات المالية لدى هذا البنك، في حين تناول **المبحث الثالث**، المعالجة المحاسبية لأهم العمليات البنكية، والتي تتمثل في قسم الخزينة، قسم العملاء، قسم المحفظة والأوراق المالية، وقسم الصرف.
- **الخاتمة:** وقد جاء فيها وقد جاء فيها عرض لأهم نتائج الدراسة، إضافة إلى إختبار الفرضيات، مع تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات، وبعض آفاق للدراسة المستقبلية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

تُعَدُّ المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتْها المؤسسات، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرفِ على الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسات، وعلاقتها مع البيئة المحيطة لها. وعلى اعتبار أن قطاع البنوك، كمؤسسات مالية، يُعتبر أحد أهم القطاعات الحيوية التي تُؤثِّرُ في عملية تنشيط وإستمرارية الاقتصاد، ونظرا لتطوُّر طبيعة وعمليات هذه المؤسسات، فقد تطوَّرت المحاسبة البنكية، بشكل سريع ومتنامي، وهذا ما تطلب تطوير العمليات التي تقوم بها البنوك عامة من أجل تحسين أدائها.

كما يعتبر النظام المحاسبي محورا وآلية رئيسية في كُلِّ مؤسسة، مهما كان نوعها، تجارية، صناعية، أو مالية، كون هذا النظام يُعبِّرُ عن ترجمة للبيانات المالية إلى معلومات، والتي تساعد في إتخاذ القرارات التسييرية والاستثمارية.

انطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل، كما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة وماهية البنوك

المبحث الثالث: المحاسبة البنكية وعرض النظام المحاسبي للبنوك

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

لقد تم تناول موضوع المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في البنوك التجارية، من قبل العديد من الباحثين، ومن خلال جوانب مختلفة، وهذا نظرا للأهمية التي تكتسبها المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في البنوك، وبذلك، فإن مجموعة من هذه الدراسات السابقة، ستكون القاعدة والأساس الذي ستنتقل منه الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

للإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالدراسة الحالية، ومحاولة لفهم أكبر لمتغيراتها، فقد تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة، يتم ذكرها فيما يلي حسب التسلسل الزمني لها:

1. دراسة هشام بن صالح ويوسف عميور (2016-2017)، تحت عنوان: "المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (وكالة جيجل)"، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي حدثت من جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومحاولة إعطاء نظرة تساهم في تسهيل فهم المحاسبة البنكية، بالإضافة إلى تبيان كُـلِّ المعاملات المالية، والسجلات المحاسبية، والمستندات المتعلقة بها، والتي تساهم في تسهيل عمل البنك الجزائري.

وقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم عرض الجوانب النظرية للبنوك والنظام المحاسبي فيها، إضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من خلال عرض ووصف طريقة تسجيل مختلف العمليات التي تتم عبر البنك الخارجي الجزائري محل الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أن التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية يساهم في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للبنوك، وعن نتائج نشاطها؛ كما أن النظام المحاسبي البنكي المستند إلى النظام المحاسبي المالي، يهدف إلى توفير العمليات المحاسبية على مستوى البنوك. كما وجدت الدراسة أن المعالجة المحاسبية في البنوك التجارية، تتم اعتمادا على نظام مبرمج في أجهزة الإعلام الآلي القائم بعمليات المحاسبة البنكية، وما على الموظف في البنك إلا التحكم في هذا النظام.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

2. دراسة سهيلة دريش وضأوية تاتي (2017-2018)، بعنوان: "المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي SCF - دراسة حالة لوكالة البنك الخارجي-تقريت"، وهي مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحاسبة المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي، والتعرف على القوائم المالية المصرفية.

وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لإتمام الدراسة، من خلال المسح المكتبي لعدد من المراجع والأبحاث ذات العلاقة بالمصارف والمحاسبة المصرفية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة الجوانب المتعلقة بالدراسة المحاسبية المصرفية لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BNA.

وقد استخلصت هذه الدراسة أن النظام المحاسبي له أهمية في القطاع المصرفي، وكيفية استخدامه في مراقبة العمليات والتحكم فيها، ومساعدته لكافة الأقسام في أداء دورها على أكمل وجه، كما أن قسم المحاسبة يُعد من أهم الأقسام التي يعتمد عليها المصرف لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال التي تتسم بأنها حركة مُعقدة وواسعة، تحتاج إلى تسجيل، ترتيب، وتلخيص.

3. دراسة شروق شريقي، وشيماء بن واضح (2019-2020)، تحت عنوان: "المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA"، وهي مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة برج بوعريش، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجة المحاسبية لحسابات الزبائن، بمختلف أنواعهم، في البنوك التجارية، إضافة إلى السعي إلى اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية.

ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي، وقد تم دعم ذلك بأسلوب المقابلة مع أحد محاسبي البنك الوطني الجزائري في ولاية برج بوعريش.

وقد استخلصت هذه الدراسة أن القطاع البنكي يتميز بعدة خصوصيات تُخالفه عن باقي القطاعات، وذلك بسبب طبيعة العمليات التي تعالج في المحاسبة، ومن أهم هذه الخصوصيات وجود حسابات وقوائم مالية خاصة. إلا أنه، وبالرغم من إنتهاج البنوك لمحاسبة خاصة، إلا أن ذلك لم يُلغِ تحليلها بمبادئ وأساسيات المحاسبة المالية العامة، والمتمثلة في النظام المحاسبي المالي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

4. دراسة سلمى بن عيسى وخولة بن زين (2021-2022)، تحت عنوان "المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، وهي مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحاسبة المصرفية وفق النظام المحاسبي البنكي. مع التعرف على أهم القوائم المالية البنكية لدى البنوك التجارية. وقد تم الاستناد إلى المنهج الوصفي والتحليلي من أجل ضبط الإطار المفاهيمي العام لأهم متغيرات الدراسة، ودراسة الجوانب الخاصة بالدراسة المحاسبية البنكية. أما الجانب التطبيقي فتم فيه اعتماد أسلوب دراسة الحالة، من خلال العمل على إسقاط الجانب النظري على البنك محل الدراسة، وتم فيها عرض طريقة تسجيل مختلف العمليات التي يقوم بها البنك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي البنكي هو الركيزة الأساسية للنشاط الإقتصادي الوطني، والتنمية الإقتصادية للمجتمع ككل، لذا يجب الإهتمام به، وذلك من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي والبنكي، وكذلك الإعتدال على المحاسبة البنكية في تسيير العمليات البنكية، وكيفية معالجتها محاسبيا وفق المقاييس والمعايير المعتمدة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

كانت الدراسات السابقة بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الدراسة الحالية، مع تسجيل العديد من أوجه التشابه بينها، من أهمها تشابه الهدف الذي سعت إليه هذه الدراسات جميعها، وهو محاولة التعرف على العمليات المحاسبية التي تتم على العمليات البنكية، والتي تتميز بخصوصيات مختلفة عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، والتي تستلزم فرعا خاصا من علم المحاسبة، وتسجيلا مُميزا لتحقيق ذلك واقعا، فكان هدف هذه الدراسات، هو فهم وتوضيح المحاسبة البنكية، وطريقة التسجيل المحاسبي للعمليات المتنوعة التي يُجرىها البنك.

ونظرا لطبيعة وخصوصية الموضوع، فقد جميع الدراسات السابقة، إضافة إلى الدراسة الحالية، على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي تم من خلاله الاستعانة بالمراجع ذات العلاقة بالموضوع، من أجل تحديد أفضل للإطار النظري للمحاسبة البنكية، والنظام المحاسبي البنكي، من أجل إسقاطه على حالات عملية، لبنوك جزائرية متنوعة، في مناطق مختلفة من الجزائر، وخلال سنوات مختلفة، وبالتالي اعتماد دراسة الحالة لتحقيق ذلك، مع وصف وتحليل المعطيات التي يتم جمعها من هذه البنوك محل الدراسة، والتي تجتمع كُلاًها تقريبا، في استيضاح وعرض أمثلة عن طريقة التسجيل المحاسبي لهذه العمليات المصرفية الأساسية، والتي تبقى تقريبا نفسها، لعدم وجود اختلاف كبير بين العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية محل البحث، خاصة وأنها تنتمي كُلاًها للقطاع العام.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

إن الاختلاف الذي يمكن تسجيله بين الدراسة الحالية، ومجموع الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها، هو حدثتها، أين تتم سنة 2024، بينما تباينت الدراسات السابقة من 2016 إلى 2022. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة الحالية قد إتّفقت مع دراسة سلمى بن عيسى وخولة بن زين (2021-2022)، من حيث البنك المختار ليكون محلّ الدراسة، متمثلاً في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، مع الاختلاف في كون الدراسة الحالية ستنتم في إحدى وكالات البنك بولاية البويرة، وهي وكالة برج أخريص، في حين كانت دراستهما في المجمع الجهوي للاستغلال برج بوعرييج؛ في حين أن دراسة كلٍّ من هشام بن صالح ويوسف عميور (2016-2017)، ودراسة سهيلة دريش وضافية تاتي (2017-2018)، فقد كانتا في البنك الخارجي الجزائري (BEA)، مع اختلاف الوكالة، أين تمت الدراسة الأولى في ولاية جيجل، والثانية في مدينة تڨرت، بينما تمت دراسة شروق شريقي، وشيماء بن واضح (2019-2020) في إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري (BNA).

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تعتبر الدراسة الحالية تأكيداً على ما جاء في الدراسات السابقة، مع اختلاف في مكان وزمان الدراسة فقط، وذلك كون أن ارتباط موضوع الدراسة بالجانب المحاسبي للبنوك، وللعمليات التي يقوم بها، فإنه يخضع بالتالي لقوانين وقواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها، حتى لو أخذت بعين الاعتبار خصوصيات طابع عمل البنك، فستكون متطابقة بشكل شبه تام بين مختلف المؤسسات البنكية التي تمت فيها الدراسة، خاصة وأن جميع البنوك التي كانت موضوع البحث في الدراسات السابقة، وحتى الدراسة الحالية، هي بنوك عمومية جزائرية، تخضع لنفس التنظيم والتشريع، وبالتالي لنفس طريقة تطبيق المحاسبة البنكية على مختلف العمليات، فتكون الدراسة الحالية مكملًا بما جاء فيها، ومؤكداً عليها، إضافة إلى حدثتها مقارنة بالدراسة السابقة.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة وماهية البنوك

تهتم المحاسبة بضبط المعطيات الأساسية، بصورة رقمية (عددية)، وتسجيلها، وتبويبها، وتقديمها بعد ذلك، كمجموعة متناسقة من معلومات على شكل بيانات مالية، وتستعمل المحاسبة كوسيلة لدى الوحدات الاقتصادية كالبنوك. كما تعتبر البنوك مؤشرا أساسيا وهامًا في عملية التنمية، لكونها تملك وسائل وإمكانات تُمكنها من تجميع الأموال، والأصول النقدية من مختلف المصادر، لاستخدامها في تمويل العديد من المؤسسات، والمشاريع.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ المحاسبة

تلعب المحاسبة دورا حيويا في فهم وتحليل الأنشطة المالية للأفراد والمؤسسات، حيث تُعدُّ أهم الأدوات التي تساعد على إتخاذ القرارات السليمة، وإدارة الموارد بفعالية.

أولاً: مفهوم المحاسبة:

المحاسبة عبارة عن آلية تعمل على ترجمة البيانات المالية، إلى معلومات تساعد في إتخاذ القرارات، ولقد تناولت عدة تعاريف لتوضيح المقصود منها.

فقد تم تعريف المحاسبة بأنها "علم يشتمل على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد، التي تُستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات، وتلخيصها، بحيث تُمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها، وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها، من ربح أو خسارة، عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة"¹. من خلال هذا التعريف يظهر أن المحاسبة تعني تسجيل وتحليل العمليات المالية للوحدات الاقتصادية، وتلخيصها، بحيث يمكن تحديد الإيرادات والتكاليف لها، وإستخراج نتيجة الأعمال، سواء كانت ربحاً أو خسارة، ويتم ذلك من خلال إعداد قوائم ومستندات تدعم ذلك.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين AICPA، فقد أشار إلى أن المحاسبة هي "عملية تسجيل، وتصنيف، وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، إضافة لاستخلاص النتائج المالية، وتفسير هذه النتائج، وتحليلها، والغرض منها هو أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"². فيظهر من خلال هذا التعريف أن المحاسبة تعتبر عملية أساسية في تسجيل وتلخيص العمليات المالية للمؤسسات، وتقديم النتائج بشكل يفيد في إتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة.

¹ كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 113.

² رضوان محمد العناتي، "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، الجزء 01، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000، ص 13.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

وفي تعريف آخر، يتم الإشارة إلى أن المحاسبة هي "علم من العلوم الاجتماعية، يقوم على مجموعة من الفروض، والمبادئ، والمفاهيم، والأسس، التي تهتم بقياس، وتجميع، وتحليل، وتبويب، وتسجيل العمليات والأحداث المالية، وإعداد قائمة المركز المالي للمؤسسة، في نهاية الفترة المالية"¹. من خلال التعريف يظهر أن المحاسبة هي علم يتمحور حول عمليات قياس وتحليل العمليات المالية للمؤسسات، وتسجيلها وإعداد التقارير المالية اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

انطلاقاً من هذه التعريفات، يمكن استنتاج بأن المحاسبة هي "نظام يسمح بجمع، ومعالجة، وإخراج المعطيات، على شكل معلومات، تفيد إحتياجات المستعملين لها".

وتجدر الإشارة إلى أن المحاسبة ليست فقط عبارة عن عملية مسك للحسابات، بل لها مميزات تجعلها في مركز نظام معلومات المؤسسة، وذلك حسب الأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا النظام.

ثانياً - مبادئ المحاسبة:

تقوم المحاسبة، وبالتالي النظام المحاسبي المالي، على العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بحيث تتمثل أهمها فيما يلي²:

1. **الدورة المحاسبية:** تعتمد عادة على السنة المالية، حيث تبدأ في 01/02/N وتنتهي في 31/12/N؛
2. **مبدأ استقلالية الدورات:** ويقصد به ألا تتداخل الدورات الاقتصادية للمؤسسة مع بعضها البعض، فيستوجب ذلك قياس نتيجة نشاط المؤسسة في دورة مُعَيَّنة فقط، دون أن تتداخل مع باقي الدورات. ويتم ذلك عن طريق مقابلة إيرادات ومصاريف كل دورة على حدى، بغض النظر عن إتمام عملية التسديد النقدي، من عدمها، في حال تم ذلك في فترة مغايرة للدورة المعنية؛
3. **مبدأ القيد المزدوج:** يعتبر نظاماً أساسياً ومعياريًا تستخدمه المؤسسات، في سبيل تسجيل عملياتها وحركاتها المالية، حيث يُنصُّ هذا المبدأ على أن تتم كلُّ عملية محاسبية، بين حسابين على الأقل، بحيث يكون الأول مدينا، والآخر دائنا؛
4. **مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:** يسعى هذه المبدأ إلى تحديد نتيجة أعمال الدورة المالية الناتجة عن مقابلة الإيرادات التي تتحقَّق خلال فترة مُعَيَّنة، بالنفقات المصروفة خلال نفس الفترة. هنا يلتزم المحاسب بأن تكون الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للمؤسسة مقابلة للتكاليف، وذلك عند إعداد وإصدار القوائم المالية؛

¹ إبراهيم الأعش، "أسس المحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 1999، ص 04.

² أنظر:

- صلاح حواس، "المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF"، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 16.

- حسين القاضي، مأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، منشورات كلية التجارة، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص ص 497-516 بتصرف.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

5. **مبدأ الأهمية النسبية:** يعني أن المعلومات تعتبر ذات أهمية إذا كان غيابها يؤثر على قرارات المستخدمين للقوائم المالية، ولذلك يجب تسليط الضوء على جميع المعلومات الهامة التي قد تؤثر على تقييم المستخدمين للمؤسسة، ويمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الكبيرة، عندما يكون لها نفس الوظيفة أو الطبيعة. فيهتم هذا المبدأ بغطاء تركيز أكبر للعناصر المهمة من طرف المحاسب، عند قيامه بتأدية عمله اليومي أو الدوري، في إعداد القوائم المالية. وباعتماد المحاسب على هذا المبدأ يمكن أن يستهلك بعض النفقات أو الإيرادات، دون احتسابها رأسمالية، ثم تدويرها للسنوات المقبلة، وذلك نظرا لعدم أهميتها، مثل شراء آلة رخيصة الثمن، واعتبارها إيرادية، أو تدوير نفقات التأسيس إلى السنوات المقبلة نظرا لضخامة حجمها النسبي؛
6. **مبدأ الحيطة والحذر:** تعني ضرورة أن تكون المحاسبة حذرة في تقدير الوقائع، خاصة في ظروف عدم التأكد، لتفادي تأثيرات سلبية مستقبلية مثل زيادة الديون أو تقليل قيمة الممتلكات، ويجب ألا تتبالغ المحاسبة في تقدير قيمة الأصول والنواتج، ولا تقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب أيضا عدم إنشاء احتياطات خفية أو مبالغ فيها. وبصيغة أخرى، على المحاسب ألا يتحلى بالتفاؤل عند اختياره للطرق المحاسبية الذي سيستخدمها، وذلك انطلاقا من فكرة حماية مصلحة المجتمع المالي عموما؛
7. **مبدأ التكلفة التاريخية:** وفقا لهذا المبدأ يتم قياس تكلفة الأصول وفقا لمقدار التضحيات الاقتصادية، أو المبالغ التي تقدمها المؤسسة من أجل اقتناء هذه الأصول، وذلك بالقيم التي تم بها فعلا إثباتها في المستندات التي أيدت هذه العمليات. ويجب أيضا تقديم قيمة الأصول والخصوم، والنواتج والأعباء، في القوائم المالية، وفقا لتكلفتها التاريخية، أي بتاريخ شراءها، بدون الأخذ بعين الاعتبار التغيير في الأسعار أو في القدرة الشرائية؛
8. **مبدأ الاستمرارية:** يستلزم هذا المبدأ بأن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، يكون قائما على فرضية استمرارها، وأنها ستبقى مستمرة في العمل مستقبلا، وليس لديها أي نية في التصفية؛
9. **محاسبة التعهد (الالتزام):** في محاسبة التعهد تسجل المعاملات عند الالتزام بها، بينما في محاسبة الخزينة تُسجل المعاملات عند حدوث التدفق النقدي؛
10. **مبدأ القابلية للمقارنة:** يعني أنه يجب أن تُعدّ المعلومات المحاسبية بإستخدام نفس الأساليب، والإجراءات، وذلك لتمكين مقارنة أداء المؤسسة، مع أداء المؤسسات في نفس القطاع الإقتصادي؛ أو مقارنة أداء المؤسسة نفسها، خلال فترات مختلفة، وهو ما يستوجب اعتماد توحيد عناوين البيانات مثلا، أو تبويبها على أسس موحدة، من أجل توحيد أسس التقويم والقياس.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المحاسبة

تعتبر المحاسبة أساسية لأي منظمة، بحيث تهدف إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الأداء المالي والإقتصادي للمؤسسة، وتساعد المحاسبة في إتخاذ القرارات الإستراتيجية الصحيحة، وضمان الإمتثال للقوانين والتشريعات المالية، وتعزيز الشفافية والمصادقية في التقارير المالية.

أولاً- أهمية المحاسبة:

تتولّد أهمية المحاسبة بالنسبة للمؤسسات، من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في إتخاذ القرارات، وتحقيق الشفافية والنزاهة في المعاملات المالية؛ وبذلك فإن للمحاسبة أهمية بالغة، يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية¹:

- عملية مهمّة ومحورية للحفاظ على سلامة التقارير المالية للمؤسسة، ويشمل ذلك توثيق وتحليل جميع العمليات المالية بدقة، ثم تسجيلها في المستندات المحاسبية بشكل موثوق به. هذا النوع من العمل يضمن الإمتثال للمعايير المحاسبية، ويُوفّر رؤية واضحة حول أداء المؤسسة وصحتها المالية؛
- تصنيف وترتيب العمليات المالية يمكن أن يُسهّل على المؤسسات فهم قيمة إيراداتها وتكاليفها؛
- تتضمن التقارير معلومات حول الخسائر والأرباح، بالإضافة إلى توضيح طبيعة المركز المالي والأداء المالي لمعرفة نتائج الأعمال الخاصة بالمؤسسة؛
- المحاسبة هي لغة تتيح التواصل بين الجوانب المالية والإدارية في العمل، وتساهم في إتخاذ القرارات السليمة من خلال توفير البيانات والمعلومات الضرورية؛
- المحاسبة تلعب دوراً مهماً في توثيق وتثبيت الأحداث المالية، والتأكد من تماشيها مع القوانين واللوائح المعمول بها؛
- تساعد السنة المالية في تنظيم هذه العمليات، وتحديد فترة زمنية محددة لتقييم الأداء المالي، وإتخاذ القرارات الإقتصادية المستقبلية؛
- المحاسبة تلعب دوراً أساسياً في إعداد قوائم الدخل، والوضع المالي للمؤسسات، حيث تساعد في تسجيل، وتوثيق العمليات، وتحليلها، لتوفير صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة؛
- تساعد المحاسبة على توفير المعلومات الخاصة بالأفراد الدائنين، والمعلومات الخاصة للذين يتعاملون مع المؤسسة، والخارجيين.

¹ أنظر:

- أسامة نجا، محمد الفوليك، مجدي محمد شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الحديثة للنشر، الاسكندرية، 1997، ص 169.

- محمد بوتين، "المحاسبة العامة في المؤسسة"، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 50.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ثانياً - أهداف المحاسبة:

إن المحاسبة علم وفن يهدف إلى تسجيل وتقديم المعلومات المالية، بدقة وشفافية، لإتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة. وللمحاسبة أهداف كثيرة، نذكر منها:

- توفير المعلومات المالية اللازمة؛
- تسجيل العمليات المالية بالاعتماد على واقع المستندات التي تُؤدِّيها، سواء اليدوية أو الآلية؛
- تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مُستقلة، بحيث تُوضِّح هذه الحسابات وضعية المؤسسة، من حيث مديونيتها ودائنيها، إتجاه الأطراف ذات العلاقة بها؛
- تزويد المؤسسة بالمعلومات التي تحتاج إليها، وذلك في صورة تقارير محاسبية، أو في شكل قوائم مالية، بما يخدم مختلف الأطراف والمصالح والأقسام التي تحتاجها؛
- تقديم معلومات لذوي المصلحة، من الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والمقرضين، بهدف تسهيل عملية إتخاذ القرار بالنسبة لهم، وذلك وفقاً لبيانات ومعلومات دقيقة وصحيحة، تُوفِّرها المحاسبة؛
- قياس نتائج الأعمال والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة مُعيَّنة، وتحديد نتيجة المؤسسة، إضافة إلى إمكانية مقارنة وضعية المؤسسة، بنتائج سنوات سابقة، من أجل استكشاف مدى النمو والتطور في وضعيتها؛
- توفير معلومات مالية واضحة ودقيقة للهيئات الحكومية المهمة، مثل الضرائب، القضاء، الشركاء وغيرها، للتعرف على وضعية المؤسسة، وإتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لمتطلبات كل إدارة منها؛¹
- تحفظ السجلات الخاصة بالمؤسسة، من عملية التأسيس، منذ بدايتها، حتى آخر يوم لها، إضافة إلى الحفاظ على ممتلكات المؤسسة، كون أن المحاسبة تُعدُّ من وسائل الرقابة الداخلية؛
- توفير المعلومات التي تساعد المستخدمين الداخليين في المؤسسة، بحيث تشتمل أساساً على مدخلات التقارير المالية الداخلية، والتي تخدم الأهداف الإدارية وأغراضها، خاصة في إطار تنفيذ وظائفها من تخطيط، تنسيق، رقابة، وتقييم الأداء؛
- تساعد المحاسبة على تحديد المركز المالي للمؤسسة، إضافة إلى تحديد ووضع أسعار المنتجات، وتوفير رقابة مستمرة على عاملي وموظفي المؤسسة.²

¹ صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

² عبد الوهاب رميدي، علي سماي، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (مبادئ عامة وأمثلة محلولة)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، ط 02، 2016، ص 22.

المطلب الثالث: مفهوم البنوك وأنواعها

تعتبر البنوك عصب الحياة الاقتصادية، وهي تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، من خلال الآليات التي تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها، والتي تساعد على تبادل الأموال والمنافع الاقتصادية.

أولاً- مفهوم البنوك:

يعود أصل كلمة "بنك" إلى الكلمة الإيطالية (Banco)، وتعني مصطبة BANK، وكان يقصد به في البداية، "المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات"، ثم أصبحت في النهاية، "المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقد".¹

لمصطلح البنوك العديد من التعريفات، حيث تم تعريفها مثلا، بأنها "كُلُّ مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام، أو من جهة أخرى، الأموال التي تُستعمل لحساب خاص، في عمليات الخصوم والقروض، أو أي عمليات مالية أخرى"². فمن خلال ذلك يظهر أن البنوك تقوم بعدة وظائف منها استقبال الودائع، تقديم القروض، وإدارة الأموال وتسهيل الدفعات المالية بين الأفراد والمؤسسات.

كما تُعرف البنوك أيضا بأنها "المؤسسات التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات إئتمانية، للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية، أو هي تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها، وذلك بتلقي الودائع، وتوفير وسائل الدفع"³، وبذلك فإن البنوك تعمل على تقديم تسهيلات إئتمانية لتعزيز النشاط التجاري، كما تُوفّر وسائل الدفع لتسيير العمليات المالية.

وفي تعريف آخر، فإن البنوك هي "مؤسسات مالية تقبل الودائع وتلتزم بدفعها عند الطلب أو خلال أجل، كما تقوم بمنح القروض؛ وقد إكتسبت البنوك الثقة الكبيرة لما تقوم به من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب، وبالتالي تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد"⁴. هذا التعريف قد أبرز أهم الوظائف والمهام التي يقوم بها البنك، من خلال الودائع التي يقبلها، والقروض التي يمنحها، وهي العمليات التي تلقى قبولا عاما لدى الأفراد والمؤسسات.

¹ شعبان فرج، "العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"، محاضرات موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود، المالية، والاقتصاديات النقدية والعقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 12.

² صورية عاشوري، "دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 04.

³ محمد السيد سرايا، "البنوك التجارية وشركات التأمين"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

⁴ ماريا بلعباس، "واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 11.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

وانطلاقاً من جملة التعريفات السابقة، يمكن تعريف البنك بأنه "مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع من الجمهور، وتقديم خدمات مالية متنوعة، مثل إعطاء القروض، وتقديم الخدمات المصرفية، وإدارة الإستثمارات".

ومن خلال ما ورد في التعريفات المقترحة، يمكن استنتاج ما يلي:

- البنوك هي مؤسسات مالية مُتخصّصة، تعمل على تقديم الخدمات المصرفية والمالية، للعملاء، والمؤسسات، والمجتمع بشكل عام، وذلك مقابل حصولها على الفوائد والأرباح؛
- تتمتع البنوك بشخصية معنوية؛
- البنوك هي مؤسسات تقوم بدور الوساطة المالية؛
- تسمح البنوك بتعبئة الإدخارات، وتحويلها إلى إستخدامات مختلفة.

ثانياً - أنواع البنوك:

تتعدّد أنواع البنوك باختلاف الزاوية التي يُنظرُ إليها من خلالها، فهناك من يُقسّم البنوك حسب الوضع القانوني لمالكها، فيتم تصنيفها إلى بنوك عمومية، بنوك خاصة، وبنوك مختلطة. في حين يعتمد آخرون في تصنيف البنوك على معيار النشاط والمهمة التي تقوم بها، ووفقاً لذلك، يمكن تقسيم البنوك إلى ما يلي:

1. البنوك المركزية:

يعرف البنك المركزي على أنه "بنك البنوك"، لأنه يتولى مُهمّة الإشراف والرقابة على البنوك، كما يعرف بأنه "بنك الإصدار"، لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، ويُسمّى بـ "بنك الدولة"، حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.¹

ويأتي البنك المركزي في قمة النظام المصرفي، سواء من ناحية الإصدار النقدي، أو من ناحية العمليات المصرفية، ويُعدّ الإدارة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الإقتصادية. وغالباً ما نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية، ثم تحوّلت إلى بنوك عامة تمتلكها الدولة.²

2. البنوك التجارية:

تُمثّل البنوك التجارية القسم الأكبر من النظام المصرفي، وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل بعد البنك المركزي، والذي يباشر عليها الرقابة، ويُؤثّر في قدرتها على خلق النقود والودائع. تتمتع البنوك

¹ خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 80.

² شاكر القرويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 80.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

التجارية بالشخصية الاعتبارية، وهي ذات استقلالية مالية، وتُسمى أيضا بـ "بنوك الودائع"، لكونها تقوم بقبول الودائع، على إختلاف أنواعها، من الأفراد والمؤسسات، ويشار إليها بأنها "بنوك الإئتمان"، لأنها تُقدِّم قروضا عن طريق خلق الودائع.¹

3. البنوك المتخصصة:

وهي بنوك أُقيمت لتلبية حاجيات معينة لقطاعات خاصة، حيث يكون نشاطها، سواء جمع الودائع، أو منح القروض، مُوجَّها للقطاع الخاص، مثل: البنوك العقارية، والتي تهدف إلى تمويل قطاع البناء والإسكان، مقابل رهونات عقارية²؛ والبنوك الزراعية، التي تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية، والقروض قصيرة الأجل، للفلاحين، بهدف دعمهم لتقديم السلع والخدمات الزراعية³.

المطلب الرابع: أهمية البنوك ومصادر تمويلها

تلعب البنوك دورا حيويا في الإقتصاد، حيث تُوفِّر تمويلا للأفراد والمؤسسات لتنمية الإقتصاد، وتحقيق النمو الإقتصادي، إذ تعتمد البنوك في مصادر تمويلها على الودائع المصرفية والقروض الخارجية والسندات، بالإضافة إلى العوائد من الأنشطة المصرفية الأخرى، مثل الإستثمارات والخدمات المالية.

أولا- أهمية البنوك:

تعتبر البنوك جزءا لا يتجزأ من الحياة العملية للكثير من الأشخاص، حيث تُوفِّر خدمات مثل القروض والاستثمار، والتحويلات المالية، وتسهم في تسيير العديد من العمليات المالية والتجارية⁴، ويمكن توضيح أهمية البنوك فيما يلي⁵:

- تقوم البنوك بدورها بتوظيف العديد من فرص العمل، الأمر الذي يُؤدِّي بدوره إلى حدوث التنمية الإقتصادية؛
- يتيح البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، للدخول إلى الاستثمارات طويلة الأجل، والاستفادة من الأرباح الناتجة عنها؛
- حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل، وفي حال تعرُّض البنك للسرقة، هو ملزم بإعادة إرجاع الأموال لأصحابها؛

¹ خالد أمين عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 85.

² مها مصر ديب شوتر، رضوان وليد العمار، "النقود والبنوك"، مؤسسة الآلاء للنشر، الأردن، 1996، ص 182.

³ فلاح الحسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 44.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.

⁵ عقيل جاسم عبد الله، "النقود والبنوك"، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص ص 244، 245.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- يعتبر البنك المصدر الوحيد، والأساسي، للمحاسبة على الأموال، والحصول على الأرباح؛
- تعتبر البنوك أحد أشكال الابتعاد عن المخاطرة المالية والتقليل منها، لأن البنك يتعامل مع أكثر من مشروع، وأكثر من عميل، وبالتالي تنتوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر.

ثانياً - مصادر تمويل البنوك:

تمويل البنوك يستند على مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الودائع المصرفية التي يقوم العملاء بإيداعها، وسوق الأموال. فتحصل البنوك على التمويل من خلال بيع الأوراق المالية، والإقراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي. كل هذه المصادر تساعد البنوك على تلبية إحتياجات القروض والخدمات المالية للعملاء، وتعزيز نشاطها. وتختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر التمويل المتنوعة، والتي يمكن تقسيمها إلى¹:

1. المصادر الداخلية:

وهي التي تظهر على شكل رأس المال، والاحتياطيات القانونية، والتي تُوفّر طبقة إضافية من الأمان، للبنوك المركزية، ولأصحاب الودائع، خلال الأوقات الصعبة، ومع ذلك فإنها عادة تُشكّل نسبة صغيرة من إجمالي موارد البنك.

2. المصادر الخارجية:

وتُقسّم هذه المصادر إلى:

- 2.1. الودائع: وهي مصدر أساسي لتمويل البنوك، سواء ودائع قصيرة الأجل، مثل الودائع تحت الطلب، أو ودائع ثابتة بفترات معينة، وحتى ودائع صناديق التوفير، بحيث تلعب هذه الودائع دوراً هاماً في توفير السيولة، وتمكين البنوك من تقديم القروض، والخدمات المالية الأخرى.
- 2.2. الإقتراض من البنك المركزي: الإقتراب من البنك المركزي يعتبر استراتيجية مُهمّة للبنوك في حالات الحاجة الماسة للنقد، أو لمواجهة بشكل سريع وفعال.
- 2.3. الإقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى، أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل، ولكن يجب دراسة شروط القرض، وفهم الالتزامات المالية قبل التوقيع على أي عقد.

¹ حسين جميل البديري، "البنوك: مدخل محاسبي وإداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 17، 18.

المبحث الثالث: المحاسبة البنكية وعرض النظام المحاسبي للبنوك

إن محاسبة البنوك، من حيث المبدأ، تعتبر تطبيقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية والمالية، كما أنها تتميز بدرجة عالية من المرونة، والوضوح، والدقة، والسرعة، بحيث تُسهّل عملية إستخراج البيانات، والمعلومات، والكشوفات اللازمة، في الوقت المناسب، من أجل إدراك العمليات البنكية، ومعالجتها، بسرعة، وبِدَقّة شديدة، فلاشك أن تحقيق أهداف المحاسبة البنكية مرهون بوجود نظام محاسبي سليم.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البنكية وأهدافها

تعتبر المحاسبة البنكية أحد أهم فروع المحاسبة في إطارها العام، وذلك نظراً لما يعرفه القطاع البنكي من أهمية في الإقتصاد، وكذا لإرتباطه مع كافة القطاعات من ناحية أخرى.

أولاً- مفهوم المحاسبة البنكية:

تعتبر المحاسبة البنكية "تقنية لتسجيل، وتوضيح، العمليات المالية اليومية للبنك، مما يُمكن من فهم العمليات المالية بشكل أفضل، من قبل موظفي البنك والمستخدمين، خاصة أن التوضيح الرقمي (العددي) يُسهّل أيضاً فهم تلك العمليات، والعلاقات بينها، وبين البيانات المحاسبية"¹.

من خلال ذلك يظهر أن المحاسبة البنكية تلعب دوراً هاماً في توثيق وتوضيح العمليات المالية اليومية للبنك، كون أن فهم هذه العمليات بشكل دقيق، يُمكن الموظفين من إتخاذ القرارات المالية السليمة للقيام بالمعاملات بناء على معرفة دقيقة بالوضع المالي.

كما تُعدّ المحاسبة البنكية، محاسبة قطاعية، تخصّ، بشكل حصري، قطاع البنوك، وهي عبارة عن "تقنية كميّة، تعالج البيانات الناتجة عن حركة رؤوس الأموال والتدفقات، التي تنشأ بين البنك، ومختلف الأعوان الاقتصاديين"².

أي أن المحاسبة البنكية تُركّز على تطبيق المبادئ المحاسبية في قطاع البنوك، وتهدف إلى تسجيل، ومراقبة، وتحليل العمليات المالية، والتدفقات النقدية، التي تتم داخل البنوك، بما في ذلك المعاملات مع العملاء، والمعاملات بين البنوك، ومع الجهات الأخرى.

¹ سلمى بن عيسى، خولة بن زين، "المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في البنوك التجارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معقمة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريّيج، الجزائر، 2022، ص 23.

² نعيمة زيرمي، "التسيير البنكي"، مطبوعة دروس مقدّمة لفائدة طلبة السنة الثالثة مالية، البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2020-2021، ص 99.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

فالمحاسبة البنكية هي "جزء أساسي من عمليات البنوك، حيث تعتمد على تقنيات كمية لمعالجة البيانات المالية، وتدفقات الأموال. وتختلف عن المحاسبة في المؤسسات الأخرى، بسبب طبيعة عمل البنوك، وتعاملاتها المالية المعقدة، ووفقاً لتسيير وفق مخطط محاسبي بنكي خاص بها"¹، فالمحاسبة البنكية هي نظام معلوماتي موجود ومعتمد على مستوى البنوك، وتعتبر الركيزة الأساسية فيها.

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن المحاسبة البنكية هي تطبيق المحاسبة المالية الخاصة، حيث توجد وظائف تعالج أحداثاً مالية، وفق قواعد محاسبية خاصة بها.

وبناء على ذلك، فيظهر أن للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ، شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة، فبالإضافة إلى احترام المبادئ العامة، يجب احترام المبادئ الخاصة التالية²:

- استمرار الطرق ودوامها؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- استقلالية الدورات والنشاطات؛
- عدم المقاصة بين حسابات الميزانية وخارج الميزانية؛
- إبراز الحقائق على صورتها الحقيقية؛
- لا تُدرج المصاريف المباشرة ضمن رأس المال، دون المرور بحلول حسابات النتائج؛
- إستمرارية النشاط أو الإستغلال؛
- إحترام مبدأ التكلفة التاريخية.

فيظهر بذلك أن المحاسبة البنكية تتضمن مبادئ مختلفة عن المحاسبة العامة، مثل مبدأ السيولة، ومبدأ الانحياز الذاتي، تلك المبادئ تعتبر أساسية لفهم وتطبيق المحاسبة البنكية بشكل دقيق وفعال.

ثانياً - أهداف المحاسبة البنكية:

إن المحاسبة البنكية لها دور هام في تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الإدارية، بما في ذلك توفير البيانات والمعلومات الضرورية للتخطيط، والرقابة، وتقييم الأداء، واتخاذ القرارات. ومن أهداف المحاسبة البنكية ما يلي³:

¹ أبو الفتوح علي فضالة، "أساسيات المحاسبة المالية وتكاليف المراجعة"، ب.د.ن، القاهرة، 1996، ص 38.

² ماريا بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ زهيرة بشير، "محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية"، مطبعة طربين، دمشق، 1986، ص 13.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة حول تطوّر العمل في البنك، بما في ذلك، تحليل الأوضاع المالية اليومية، وتقديم التقارير عن الأرباح والخسائر. هذا يساعد إدارة البنك على إتخاذ القرارات الصحيحة، وإدارة المخاطر بفعالية؛
- تقديم المعلومات المحاسبية إلى السلطات النقدية بصورة دورية، وهو ما يُعزّز الشفافية والمراقبة الفعّالة لأعمال البنك. ويتطلب ذلك تقديم نماذج محاسبية خاصة، تُبيّن موجودات البنك وولّيّاتاته، مما يتيح للسلطات النقدية مراقبة شاملة لأداء البنك، ومدى إمتثاله للمعايير المالية، والقوانين المحلية والدولية؛
- تقديم تقارير مالية دورية للعملاء يساعدهم على فهم حالة البنك، وتطوّر أعماله، وهذه التقارير غالبا ما تكون مصدرا للدراسة والتحليل من قبل رجال الأعمال، والاقتصاديين، لفهم توجّهات السوق، وتقدير الأداء المالي للبنك؛
- تلبية رغبة المودعين في الحصول على كشوفات حركة أموال حساباتهم الجارية بشكل دائم، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير نظام تقارير شهرية أو دورية، ما يُوفّر للمودعين إمكانية الوصول إلى المعلومات حول حركة الأموال في حساباتهم عبر الإنترنت، أو عبر تطبيق الهاتف المحمول للبنك، مما يضمن لهم الوصول السريع والسهل إلى هذه المعلومات في أي وقت يشاؤون.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

يعتبر النظام المحاسبي البنكي، نظام معلومات يعتمد على مدخلات، والمتمثلة في المجموعة المستندية، ويقوم بمعالجتها وفقا لنظرية القيد المزدوج. يعتمد على مجموعة المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها من خلال النظام المحاسبي المالي، وهو مدونة حسابات تتكون من سبعة مجموعات، يُقدّم في الأخير مجموعة من القوائم المالية.

عرّفت المادة 03 من القانون 11-07، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، بأن هذا الأخير هو "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، ممتلكات، نجاعة، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية، للمؤسسة"¹.

¹ القانون 11-07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في: 2007/11/25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، السنة 44، الصادرة في: 2007/11/25، ص 03.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

فمن خلال هذا التعريف، تظهر بعض الخصائص في النظام المحاسبي المالي، والذي يُدعى أيضا بالمحاسبة المالية، وفقا للقانون الجزائري، ومن هذه الخصائص:

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس؛
- يهدف النظام إلى قياس أداء ونجاعة المؤسسة.

أما من حيث مجال التطبيق، فيُقصد بهذا الأخير، بأنها تحديد الكيانات (المؤسسات) الملزمة قانونا، بمسك المحاسبة المالية، وذلك وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، أو التي حدّدها نفس القانون السابق، أي القانون 07-11. ويمكن التمييز بين:

• الكيانات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي:

نصّ القانون 07-11 في فقرته الأولى، من مادته رقم 02، أن كلّ شخص طبيعي، أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني، أو تنظيمي، بمسك محاسبة مالية. ووضّحت المادة 04 من نفس القانون، هذه الكيانات (المؤسسات) الملزمة، في: الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.¹

• الكيانات غير الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي:

كما نصّ القانون على أنه يُستثنى من مجال تطبيق هذا القانون، الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، إضافة إلى الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها، وعدد مستخدميها، ونشاطها، أحد الأسقف الآتية²:

- بالنسبة للنشاط التجاري، رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دج، وعدد العمال 09 بدوام كامل؛
- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي، رقم الأعمال لا يتعدى 06 ملايين دج، وعدد العمال 09 بدوام كامل؛
- بالنسبة للنشاط الخدمي والأنشطة الأخرى، رقم الأعمال لا يتعدى 03 ملايين دج، وعدد العمال 09، بدوام كامل.

¹ القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² القانون المُحدّد لأسقف رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاطات المطابقة على الكيانات الصغيرة، بغرض مسك محاسبة مبسطة، المؤرخ في: 2008/07/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، السنة 46، الصادرة في: 2009/03/25، ص 91.

المطلب الثالث: تعريف النظام المحاسبي البنكي وأهدافه

تسعى البنوك من خلال تبني نظام محاسبي خاص بها، يقوم على خصوصياتها كمؤسسة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار عملياتها ونشاطاتها.

أولاً- تعريف النظام المحاسبي البنكي:

يُعرف النظام المحاسبي البنكي بأنه "مجموعة الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها عملياً، وفقاً لتناسق منطقي، لغرض تحضير البيانات الضرورية والهامة المتعلقة بالتسيير اليومي لمختلف عمليات البنك"¹، من خلال التعريف يظهر أن النظام المحاسبي البنكي هو تقنية مالية تُستخدم على مستوى البنوك، تعمل على معالجة البيانات الهامة التي يحتاجها البنك في تسيير عملياته المتنوعة.

وفي تعريف آخر، يشار إلى أن النظام المحاسبي البنكي هو "نظام يقوم بتصدير المعلومات اللازمة للتخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات، الأمر الذي يساعد المحاسب الإداري على الإعتماد عليه كأحد مقومات المحاسبة الإدارية، حيث يعتمد منه، بصفة رئيسية، جميع البيانات التي يحتاج إلى تقديمها لإدارة البنك"². فمن خلال هذا التعريف يبرز أن النظام المحاسبي البنكي هو نظام معلوماتي موجود ومعتمد على مستوى البنوك وتعتبر الركيزة الأساسية فيها.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن القول أن النظام المحاسبي البنكي هو "مجموعة إجراءات، ومبادئ، وقواعد، تهدف إلى تدعيم القرارات المالية التي تعتمد عليها البنوك".

وعليه يستلزم النظام المحاسبي البنكي مجموعة من الشروط والخصائص حتى يكون ملائماً للاستخدام والعمل من قبل المحاسب، من بينها أن يكون مُتضمناً لتبويب مُفصّل للحسابات، مع ضرورة الإثبات في كافة الدفاتر والسجلات، مع القدرة على إتخاذ القرارات العلاجية الصحيحة واللائمة في الوقت المناسب. ومن جهة أخرى يجب على هذا النظام أن يتيح استخراج التقارير بسهولة، وفي الوقت الملائم، وبأفضل تكلفة ممكنة، مع مرونة تتيح التكيف السريع مع أي ظروف وعوامل جديدة طارئة.³

¹ سهيلة دريش، ضاوية تاتي، "المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي SCF - دراسة حالة لوكالة البنك الخارجي-تقريت"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017/2018، ص 12.

² محمود محمود السجاعي، "المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 585.

³ هشام بن صالح، يوسف عميور، "المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة جيجل"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية مُعمّقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2017، ص 42.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

كما يجب أن يشتمل هذا النظام أيضا على المبادئ والميزات التالية¹:

- دقة ووضوح التسميات والمصطلحات المستعملة فيه، إضافة إلى الدقة في تقسيم الحسابات، وفي عرض ومعالجة مختلف البيانات، بما يتيح عرض صورة حقيقة وواقعية للبنك قدر الإمكان، مع نتائج فعلية لأعماله؛
- ضرورة وجود تعدد في كل من الكشوف والقوائم، والسجلات والدفاتر، نتيجة لتشابه وكثرة وتكرار العمليات البنكية مثل عمليات الإيداع والسحب، ما يستلزم أن يتم تفريغ هذه العمليات في كشوف خاصة للعمليات المتجانسة؛
- يجب أن يقوم البنك بالفصل بين وظيفة المحاسبية وعمليات البنك الأخرى، خاصة عمليات الصندوق، مع ضرورة تقسيم العمل؛
- تجنب التكرار بين الموظفين أو بين الأقسام، وذلك من خلال تصميم دورة مستندية محاسبية تضمن ذلك؛
- ضرورة الاعتماد على القيود النظامية، وذلك كون البنك يقوم بتسجيل قيم موجودة في البنك، ولكنها غير مملوكة له، كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل أو التأمين، إضافة إلى الأوراق المالية، وتعهّدات العملاء؛
- يجب الأخذ بعين الاعتبار تنظيم البنك وهيكلته الإدارية، وتقسيمه الداخلي، ومختلف العلاقات التي تربط بين البنك وبين مصالحه وأقسامه وفروعه وغيرها من العلاقات داخل البنك، وذلك من أجل تصميم نظام محاسبي ملائم له.

ثانيا - أهداف النظام المحاسبي البنكي:

- يُعَدُّ النظام المحاسبي البنكي أساسيا في تسجيل ومراقبة العمليات المالية والمصرفية، حيث يعمل على ضمان دقة التسجيلات المالية، وتوفير معلومات مالية دقيقة ومفيدة لإدارة البنوك، والإمتثال للتشريعات والقوانين المالية المعمول بها. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق عدّة أهداف، منها:
- ضبط العمليات المالية لمختلف جوانب فعاليات البنك، بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر، لاتخاذ القرارات اللازمة، في الوقت المناسب، لأغراض الرقابة وتقييم الأداء؛

¹ شروق شريقي، شيماء بن واضح، "المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريّيج، الجزائر، 2020/2019، ص ص 14، 15.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- إنتاج التقارير، والاتصالات، والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من الإدارة فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية أيضاً، كالبنك المركزي، ووزارة المالية، والمستثمرين، والمتعاملين مع البنك بشكل عام؛¹
- تصميم نظام سليم للزاوية الداخلية تماشياً مع أهداف المحاسبة، فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول المؤسسة؛
- قياس وتوصيل معلومات إقتصادية لازمة لأغراض الرقابة وترشيد القرارات.²

¹ عبد الإله نعمة جعفر، "النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 43.

² محمد جمال على الهلالي، عبد الرزاق شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 43، 44.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر البنوك، مؤسسات مالية متخصصة، تعمل على تقديم الخدمات المصرفية والمالية، للعملاء، والمؤسسات بشكل عام، مقابل الحصول على الفوائد المالية، والأرباح.

وفي إطار تسيير هذه العمليات، وعمليات أخرى، فإن البنوك تعتمد على محاسبة خاصة تُدعى بمحاسبة البنوك، والتي تُعتبر، من حيث المبدأ، تطبيقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية والمالية، حيث تتميز بدرجة عالية من المرونة، والوضوح، والدقة، والسرعة، بحيث تُسهّل عملية استخراج البيانات، والمعلومات، والكشوفات اللازمة في الوقت المناسب، من أجل إدراك العمليات البنكية، ومعالجتها، لتفادي الوقوع في الخطأ.

ولا شك أن تحقيق أهداف المحاسبة البنكية، مرهون بوجود نظم سليم، يُؤدّي وظائفه بكفاءة، تجعل من وجوده أمراً ضرورياً للبنك الذي يلتزم بتطبيقه، وذلك لإتخاذ القرارات الرشيدة، وتحسين مزاولة النشاط إلى أبعد حدّ، والذي يتمثّل في النظام المحاسبي البنكي.

الفصل الثاني:

المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في
بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة
برج أخريص

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

تمهيد:

تُعتبر المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والمعاملات التي تتم في البنك، جزءا هاما من تسيير البنوك، أين تسعى هذه الأخيرة، من خلالها، إلى تسجيل ومراقبة وتتبع العمليات المالية التي تقوم بها مختلف أقسامها ومصالحها، بدقة وفعالية.

وبذلك، فإن نجاح هذه العملية، تستلزم وجود أنظمة وإجراءات محاسبية تسمح بضمان دقة عملية التسجيل، والتي يجب أيضا أن تمتثل وتتوافق مع المعايير القانونية والمحاسبية المتعارف عليها، والمعمول بها، وذلك عبر جميع العمليات التي يقوم بها البنك، مهما تعددت أو اختلفت.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمختلف فروعها ووكالاته عبر الوطن، من أهم البنوك العمومية في الجزائر، من خلال الخدمات والتمويلات التي يتيحها للعديد من المتعاملين والزبائن، من إقراض، استثمار، تمويل تجارة خارجية وغيرها، وهذا ما يستوجب أن تعتمد مصالح هذا البنك، على تسجيل هذه العمليات والمعاملات وفقا لما هو ساري المفعول، قانونيا ومحاسبيا، سواء تمت عبر المؤسسات الأم، الفروع الجهوية، أو الوكالات، بما فيها وكالة بدر – برج أخريص، محل الدراسة.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لوكالة BADR – برج أخريص.

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للعمليات المالية في BADR – برج أخريص.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية لدى BADR – برج أخريص.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

وكالة برج أخريص

المبحث الأول: البطاقة الفنية لوكالة BADR - برج أخريص

البنك هو مؤسسة تتلقى ودائع الجمهور، توضع في حسابهم، وتمنح القروض، ومن بين البنوك الموجودة في الساحة الاقتصادية، نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعتبر من أهم أعمدة النظام المصرفي الجزائري، والتي لعبت دوراً كبيراً في تطوير حركة الإقتصاد في الجزائر، عن طريق وكالاتها المختلفة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هو مؤسسة مالية تتمتع بقانون البنك التجاري، أنشئ بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13/03/1982م، حيث جاء بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك لتطوير القطاع الفلاحي، والعالم الريفي بصفة عامة. إلا أن انطلاقته الفعلية كانت في 02/11/1982م، برأس مال قدره مليار دينار جزائري. وبموجب المرسوم رقم 101/88 المؤرخ في 13/05/1982م أصبح بنك BADR، مؤسسة ذات أسهم، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهذا ما جعله يُموّل هياكل ونشاطات أخرى كالنشاطات الزراعية، الصناعية، الفلاحة، والتجارة الخارجية.

وتكوّن البنك في البداية من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري، أما الآن فهو مُكوّن ممّا يقارب 300 وكالة، و31 مديرية جهوية. وقد مرّ البنك بالعديد من المراحل الزمنية في تطوّره ووصله إلى صورته الحالية، من أهمها:

- (1982-1990): خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية والفلاحية، حيث كان كلّ بنك عمومي يختصّ بتمويل إحدى القطاعات الحيوية العامة.
- 1990: بموجب قانون النقد والقرض 10/90، الذي ينص على تخصص البنوك، وسّع بنك BADR آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية، خاصة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة (PMI/PME)، بهدف الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة في المجال التقني.
- 1991: تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق العمليات التجارية والدولية.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

- 1992: وضع برنامج (SYBU,PRAGIC,EL) مع فروعه، للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، تسيير الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية وعمليات منح القروض.
- 1993: إنهاء إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب ما بين البنوك.
- 1996: إدخال عملية الفحص السلبي، وإنجاز العمليات البنكية عن بعد.
- 1998: تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك.
- 2000: انطلاقاً من هذه السنة، عمل البنك على بعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، مع العمل على جعل نشاط البنك، ومستوى مردوديته، يتماشى مع قواعد السوق، من أجل التكيّف مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل تلبية احتياجات عملائه، وضع بنك BADR برنامجاً حسابياً فعلياً. يركز على عصرة البنك وتحديث الخدمات.
- مع ظهور برنامج الدعم الفلاحي PNDA، الذي أعاد البنك إلى القطاع الفلاحي، وبقوة، حيث تعتمد معظم عمليات البنك على تقديم هذا الدعم.
- أما الوكالة المحلية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لبرج أخريص (464)، فقد تم إنشاءها في 20 جانفي 2015، وذلك تجسيدا لقرار توسيع نطاق عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- يسعى البنك، في إطار أداء النشاطات والأعمال المنوطة به، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، من أهمها يمكن إجمال ما يلي:
- زيادة حجم الودائع لديه، وذلك من خلال التسهيلات والخدمات المتميزة التي يُقدّمها للمودعين لديه؛
- تحسين وتنويع الخدمات المُقدّمة، من خلال التكوين الجيد والدوري للعاملين به، من خلال الملتقيات والدورات التكوينية التي يقوم البنك بتنظيمها؛
- يعمل البنك على تحقيق الأرباح، كهدف مهم، باعتباره بنكاً تجارياً؛
- يهدف البنك إلى إحداث نمو اقتصادي في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الفلاحة، باعتباره محور عمل هذا البنك؛

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

- الزيادة في الموارد، بأقل التكاليف، وأكبر ربحية، بواسطة القروض الإنتاجية المتنوعة، في إطار احترام القواعد؛
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك، سواء بالدينار، أو العملات الأجنبية؛
- تكييف إدارة ديناميكية، مع توسيع وإعادة تطوير شبكته؛
- تحقيق رضا الملاك، من خلال توفير المنتجات والخدمات ذات الجودة، التي تُلبّي احتياجاتهم؛
- التنمية التجارية، من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة.

مع توسيع نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم توسيع مجال المهام الموكلة له، والتي يعمل على إنجازها، على مستوى البنك الأم، أو مختلف الفروع والوكالات التابعة له، ومن المهام الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، نورد ما يلي:

- ترقية النشاطات الفلاحية، وتقديم الدعم المالي، خاصة النشاطات الهادفة للتنمية الريفية؛
- تنفيذ السياسة الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تمويل القطاع الفلاحي، وتدعيم المشاريع؛
- القيام بمختلف العمليات المصرفية، ومنح القروض؛
- المساهمة في ترقية المهن الفلاحية وتطويرها؛
- تمويل العمليات التجارية بمختلف آجالها، ومراقبة استعمالاتها؛
- استقبال الودائع بمختلف آجالها، لحساب أشخاص طبيعية أو معنوية؛
- السهر على تحفيز الزبائن على جمع الموارد، بحيث تقوم بفتح حساب لمن يتقدّم بطلب قرض.
- السهر على تحسين نوع الخدمات المقدمة للزبائن؛
- السهر على تطبيق القانون الخاص بالبنوك.

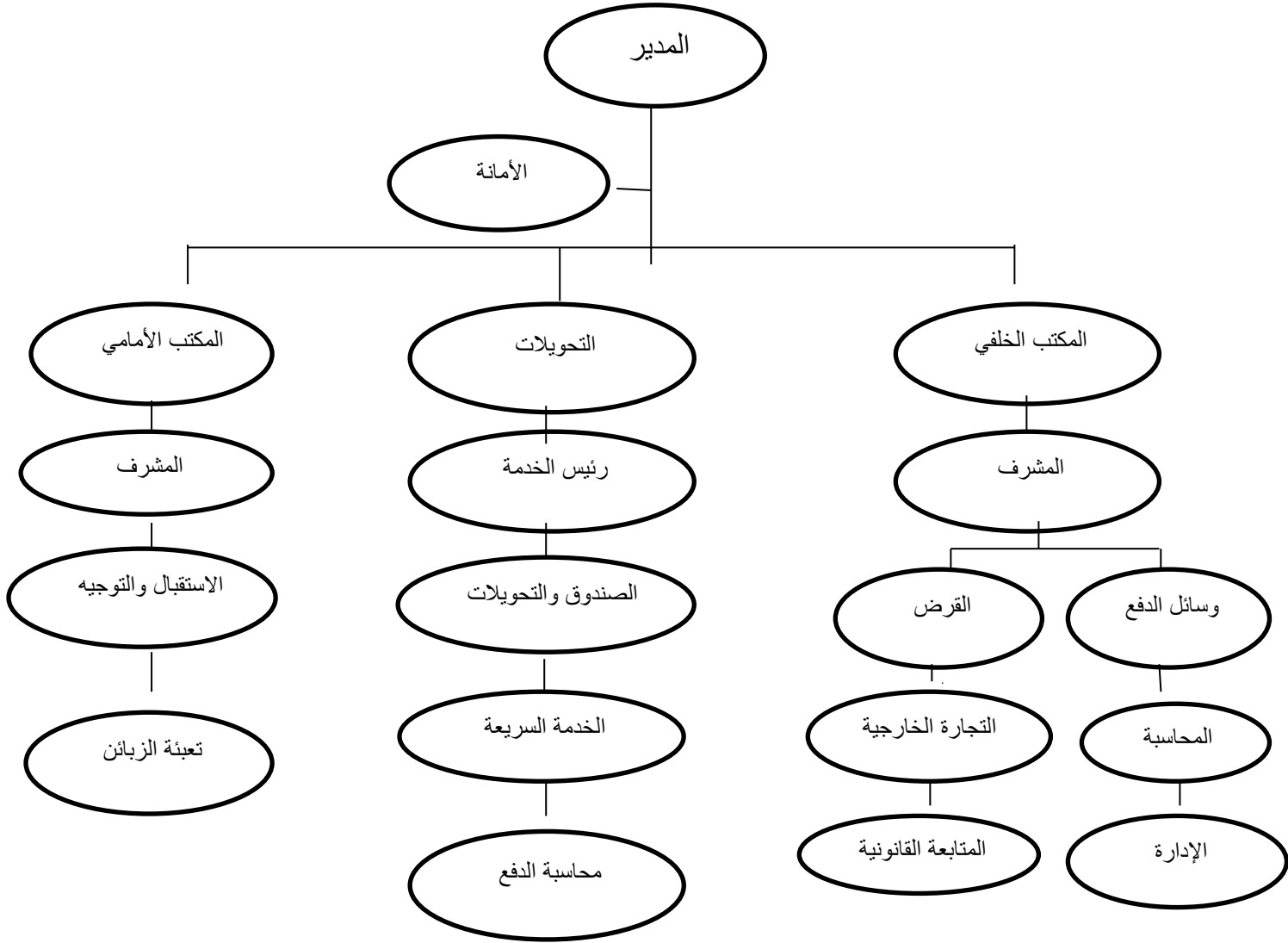
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج أخريص

من أجل القيام بمهامها، وتحقيق الأهداف المُسطّرة، فإن وكالة برج أخريص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مهيكل بشكل يتيح ذلك، من خلال مجموعة من المصالح والمديريات، التي تهتم كُلاً منها بنشاطات معينة تقوم بها، بصلاحيات مُحدّدة. ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة، في الشكل التالي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص (الوكالة 464)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

من خلال الشكل السابق، يظهر أن وكالة برج أخريص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تشتمل على مجموعة من المديرية والمصالح، التي يمكن توضيحها، وإبراز مهامها في النقاط التالية:

1. مدير الوكالة: هو المسؤول الأول على تسيير النتائج التجارية لوكالته، ومن أهم أعماله:

- تنشيط، تنسيق، متابعة، مراقبة الوكالة؛
- السهر على تطبيق القوانين السارية؛
- السهر على توعية العمال، وسرعة معالجة العمليات؛

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

- السهر على حسن التسيير المالي للوكالة ومميزاتها؛
 - الإجابة على تقارير المراقبة الداخلية والخارجية؛
 - السهر على احترام التوجيهات، وتحقيق الأهداف المرسومة؛
 - السهر على السير الحسن بين مختلف هياكل الوكالة؛
 - المتابعة الصارمة لعدم التسيير، والنزاعات، والملفات الهامة.
2. أمانة الوكالة (السكرتارية): تعمل على تسهيل أعمال المدير، وذلك بما تقوم به من استقبال البريد، والمكالمات الهاتفية، وتتمثل مهامها فيما يلي:
- توفير المكالمات الهاتفية للمدير مع متعامليه؛
 - حفظ كافة الملفات الإدارية وتصنيفها؛
 - تنظيم مواعيد المدير وتسجيلها؛
 - كتابة وتحرير المراسلات الموجهة للزبائن.
3. نائب المدير: مكلف بالمهام التالية:
- السهر على أمن المُعدّات والأموال والأشخاص؛
 - العمليات الإدارية، واستخلاف مساعد المدير في حالة الغياب أو العطل السنوية.
4. قطب التحويل: من مهام هذه المصلحة، المصادقة على العمليات التي تحدث في مكتب الخدمة السريعة، وعمليات الخزينة، وأيضا مقر محاسبة الدفعات. ويمكن توضيحها من خلال ما يلي:
- الخزينة الرئيسية: من مهامها قبول الودائع من الزبائن؛ القيام بعمليات السحب اليدوية؛ والقيام بعمليات التحويل واستقبال الأموال؛
 - الخدمة السريعة: من مهامها تنفيذ كل عمليات السحب التي أقل من 100,000 دج.
5. المكتب الخلفي: من مهامه:
- يقوم بإتمام أعمال الاستقبال، ويقوم بمساعدة وتقديم النصائح، والمعلومات الضرورية، للسير الحسن للعمليات الخاصة بالزبائن؛
 - تجميع الإمكانات التقنية والبشرية الضرورية لمعالجة الأوامر، والعمليات الضرورية للسير الحسن للعمليات الخاصة بالزبائن؛

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

- يتكفل بمعالجة العمليات الإدارية التقنية والعملية، في الآجال المطبقة للطعون؛
- يقوم بضمان العلاقات المختلفة بين مصالح المؤسسة من طرف المكتب الخلفي، ويجمع الوظائف الخاصة المتعلقة بـ وسائل الدفع، عمليات الإقراض، عمليات التجارة الخارجية، والعمليات الإدارية المحاسبية.

6. **مكتب الاستقبال:** يتكون من مجموعة من الموظفين المُكلَّفين بالاعتناء بالزبائن، وتلبية طلباتهم، وتقديم أحسن خدمة لدى المؤسسة، ومنه يتم تسليم ملف القرض من طرف الزبائن ودراستها. ومن مهامه:

- استقبال الزبون، وتلبية احتياجاته؛
 - توجيه الزبائن داخل المؤسسة؛
 - التكلُّف بالزبائن، من خلال القيام بالتحويلات الجارية في حسابهم؛
 - إنشاء وتطوير الحساب حسب التطورات.
- أما من ناحية ملف القرض، فإنه يهتم بـ:
- تحرير الوثائق المطلوبة؛
 - التحقق من مصداقية وصحة المعلومات؛
 - تحويل الملف إلى الجهات المعنية، وانتظار الرد.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في وكالة بدر برج أخريص

تقوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص بعمليات مصرفية متنوعة، والتي تستلزم جميعها تسجيلًا محاسبيا خاصا يتشابه في العديد من الأحيان بين البنوك، ما دفع إلى توضيح هذه التسجيلات المحاسبية بالاعتماد على التبرص الميداني وكذا المرجع أدناه¹، وهو ما يتم تفصيله فيما يلي.

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات الصندوق

تتم عبر الوكالة، عمليات متعلقة بالحساب الجاري للزبون، وأخرى متعلقة بدفتر التوفير الخاص بالزبون، وغيرها من عمليات الإيداع والسحب، وقد تكون عمليات السحب والإيداع، إما بالعملة المحلية (الدينار)، وقد تكون بأي عملة أجنبية.

أولاً- عمليات الصندوق الخاصة بحساب شيك:

يضمُّ البنك، قسما خاصا ذو دور مهم، يتمثل في استقبال رؤوس الأموال، والقيام بعمليات الدفع والأمر بالصرف، حيث يملك هذا القسم، علاقة دائمة مع الجمهور (الزبائن)، كما يتم وضع الأموال أحيانا، من طرف وسيط من جهة أخرى. لذا نجد حالتين:

الحالة 1: إيداع الأموال وسحبها على مستوى الوكالة، مكان وجود الحساب:

1. عمليات إيداع الأموال: هذه العملية تخصُّ وضع رؤوس الأموال من طرف الزبائن، بحيث المودع يكون صاحب الحساب، أو شخص آخر يملك حساب آخر في نفس البنك. ويكون التسجيل كما يلي:

BA1011101	464XXXXXXXX200XX	ح/ حساب الزبون إيداع أموال في حساب شيك	تاريخ العملية ح/ خزينة البنك	XXX	XXX
-----------	------------------	---	---------------------------------	-----	-----

قد يتم تغيير حساب الزبون من 200 إلى 300، في حالة كان صاحب الحساب تاجرا أو صاحب مؤسسة، أي رقم الحساب 300 يخصُّ كلَّ من يملك سجلاً تجاريا.

¹ هشام بن صالح، يوسف عميور، "المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (وكالة جيجل)"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2017.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

كما قد يستبدل 201 إذا كانت العملة المودعة أورو، وهذا الحساب خاص بالأشخاص الطبيعيين.
وقد يستبدل ب 202 إذا كانت العملة المودعة أورو، وهذا الحساب خاص بالأشخاص المعنويين.

2. عملية سحب الأموال: يظهر التسجيل المحاسبي لهذه العملية فيما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ خزينة الزبون ح/ حساب البنك (الصندوق) إيداع أموال في حساب شيك	BA1011101	464XXXXXXXX200XX
-----	-----	---	-----------	------------------

فيما يخص طبيعة الزبون، شخص طبيعي أو معنوي، وكذا عند تغيير العملة من الدينار لليورو تبقى الملاحظ السابقة سائرة المفعول، فيما يخص أرقام الحسابات.

الحالة 2: إيداع أموال في وكالة أخرى من نفس البنك:

1. إيداع الأموال: وتتم من خلال صورتين، حسب مكان تواجد المستفيد أو المودع، تظهر في الآتي:

أ- الوكالة الأولى مكان تواجد حساب المودع: تُقيدُ كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ صندوق ح/ حسابات الارتباط إيداع أموال	BA1011101 3701111	
-----	-----	--	----------------------	--

ب- الوكالة الثانية مكان تواجد المستفيد: وتُقيدُ كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حسابات الارتباط ح/ حساب الزبون	3701111 464XXXXXXXX200XX	
-----	-----	---	-----------------------------	--

الحالة 3: المقاصة التي تتم بين بنك بدر وبنك آخر، مثلا بنك BNA كمثال:

يودع العملاء في حساباتهم لدى البنك، شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى، أو أموال بغرض تحويلها لشخص آخر ليس لديه حساب في بنك بدر، ويتم تحصيلها عادة عن طريق غرفة المقاصة، التي

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

يقع مقرها في البنك المركزي، حيث تهدف إلى تمكين البنوك الأعضاء في المقاصة من تنظيم عمليات تبادل الشيكات، وتحديد أرصدها فيما بينها، في وقت ومكان واحد، ويتم تسديد صافي الأرصدة الناتجة عن المقاصة، في البنك المركزي أو في فروعه. أي يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية، بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين بنك بدر والبنوك الأخرى.

- (1) أول عملية يقوم بها الزبون، هي إيداع الأموال في حسابه الخاص على مستوى وكالة بدر، تم توضيح سابقا كيفية المعالجة المحاسبية لعملية إيداع الأموال؛
- (2) يقوم البنك بتحويل من حساب الزبون إلى حساب وسيطي، ويتم توضيح تسجيله في الآتي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حسابات الزبون ح/ حساب وسيطي تحويل الأموال إلى حساب وسيطي على مستوى الوكالة	3700125	464XXXXXXXX200XX
-----	-----	---	---------	------------------

- (3) على المستوى المركزي لبنك بدر: تظهر العملية في الآتي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حساب وسيطي على مستوى وكالة ح/ حساب وسيطي على مستوى البنك تحويل الأموال إلى حساب وسيطي على المستوى المركزي لبنك	3700125	464XXXXXXXX200XX
-----	-----	---	---------	------------------

- (4) على المستوى المركزي لبنك BADR: تُعاود نفس العملية، ولكن بإرفاق الحسابات الخاصة لبنك BADR.

- (5) على مستوى الوكالة التي فيها حساب الشخص المستفيد: تظهر العملية في الآتي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حساب وسيطي على مستوى وكالة البنك الآخر ح/ حساب الزبون تحويل الأموال إلى حساب الوكالة إلى حساب الزبون على مستوى الوكالة	XXX	.../3700125
-----	-----	---	-----	-------------

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

ثانيا - عمليات دفاتر التوفير:

دفتر التوفير هو دفتر تُسجَّل فيه ودائع العميل في حساب توفير، وفوائدها والمسحوبات منها، وذلك يكون من أجل إيداع المُدَّخَرَات، والحصول على عائدات، وضمان سلامة الأموال. وباختلاف أنواع دفاتر التوفير التي يتيحها بنك البدر، فإنها عموماً تتمثل في صيغتين، دفاتر بفوائد، ودفاتر بدون فوائد. وتختلف العمليات المالية على مستوى دفتر التوفير، بحيث تتراوح بين فتح/إيداع وسحب، وبهذا فإن المعالجة المحاسبية للعمليات في دفاتر التوفير بدون فوائد، تختلف عن عمليات دفاتر التوفير بفوائد.

الحالة 1: التسجيل المحاسبي لدفاتر التوفير بفوائد:

سنعالج في هذه الحالة دفتر توفير واحد فقط، وهو دفتر التوفير البنكي بفوائد، وبقية الدفاتر بفوائد تعالج بنفس الطريقة، بحيث يتغير فقط رقم حساب دفتر التوفير.

1. **عملية الإيداع والفتح:** تعالج عمليتي الإيداع والفتح بنفس الطريقة، لأن عملية الفتح تكون بإيداع مبلغ، ولا يكون هناك فتح دون إيداع، ويظهر تسجيله المحاسبي فيما يلي:

BA1011101	464XXXXXXXX251XX	تاريخ العملية ح/ صندوق ح/ حساب الزبون إيداع مبلغ مالي في دفتر التوفير	XXX	XXX
-----------	------------------	--	-----	-----

أ- **تسجيل الفائدة:** وتكون هذه العملية مباشرة، عند حلول كل ثلاثي، وتُسجَّل هذه الفائدة كمصروف بالنسبة للبنك. وتظهر فيما يلي:

6XX	464XXXXXXXX251XX	تاريخ العملية ح/ حساب متعلقة بفوائد ح/ حساب الزبون إيداع أموال في حساب شيك	XXX	XXX
-----	------------------	---	-----	-----

تمنح هذه الفائدة كل ثلاثة أشهر، ومنه يتم منح 4 فوائد سنوياً، ويختلف معدل الفائدة من دفتر إلى آخر ومن حين إلى آخر، ويتم حساب هذه الفائدة وفق المعادلة التالية:

$$\text{الفائدة} = (\text{المبلغ المودع في الدفتر} \times \text{معدل الفائدة}) / 4$$

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

ب- تسجيل الضريبة: يتم إخضاع قيمة الفائدة للضريبة على القيمة المضافة، والتي تتمثل 19% من قيمة هذه الفائدة، وتكون في نفس توقيت تسجيل وإيداع الفائدة في دفتر التوفير. وتُسجّل كما يلي:

464XXXXXXXX251XX	341147	تاريخ العملية ح/ حساب الزبون ح/ TVA القابلة للتحصيل سحب قيمة TVA من دفتر التوفير	XXX	XXX
------------------	--------	---	-----	-----

بحث يظهر أن معدل TVA هو 19%، فيتم حسابها من خلال ضرب قيمة الفائدة في معدل الضريبة على القيمة المضافة TVA.

ج- عملية السحب: تكون عملية السحب في أي وقت يشاء الزبون، وتُسجّل كآلاتي:

464XXXXXXXX251XX	BA1011101	تاريخ العملية ح/حساب الزبون ح/ حساب صندوق سحب مبلغ مالي من دفتر التوفير	XXX	XXX
------------------	-----------	--	-----	-----

ملاحظة: يمكن إجراء عملية سحب من دفتر التوفير فقط، في أحد وكالات بنك بدر.

الحالة 2: التسجيل المحاسبي لدفاتر التوفير بدون فوائد:

سنعالج في هذه الحالة دفتر توفير واحد فقط، وهو دفتر توفير فلاح بدون فوائد، وبقية الدفاتر بدون فوائد تعالج بنفس الطريقة، يتغير فقط رقم حساب دفتر التوفير.

1. عملية الإيداع والفتح: تعالج عمليتي الإيداع والفتح بنفس الطريقة، لأن عملية الفتح تكون بإيداع مبلغ، ولن يكون هناك فتح حساب دون إيداع. وتُسجّل العملية كما يلي:

BA1011101	464XXXXXXXX398XX	تاريخ العملية ح/ خزينة البنك ح/ حساب الزبون إيداع مبلغ مالي في دفتر التوفير	XXX	XXX
-----------	------------------	--	-----	-----

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

2. عملية السحب: تكون عملية السحب في أي وقت يشاء الزبون. ويتم تسجيلها كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حساب الزبون ح/ حساب البنك سحب مبلغ مالي في دفتر التوفير	BA1011101	464XXXXXXXX398XX
-----	-----	---	-----------	------------------

في دفاتر التوفير بدون فوائد، يوجد عمليتين فقط الإيداع والسحب، ولا توجد فوائد، وبذلك لا توجد ضريبة على القيمة المضافة المترتبة عنها.

الحالة 3: الحسابات المؤقتة:

وتكون هذه الحسابات لفترة معينة فقط، وبمجرد سحب الزبون للأموال يغلق حسابه من البنك، مثل البناء الريفي. وفيما يخص المعالجة المحاسبية لعمليتي التحويل والسحب، فتكون كالتالي، مع الإشارة إلى أن رقم الحساب يؤول إلى 258.

1. عملية التحويل من حساب الصندوق الوطني للسكن إلى حساب المستفيد: تتم كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ صندوق الوطني للسكن ح/ حساب المستفيد إيداع مبلغ مالي في حساب المستفيد من البناء الريفي	464XXXXXXXX258XX	300
-----	-----	---	------------------	-----

2. عملية سحب المبلغ المودع من طرف المستفيد: يظهر تسجيلها كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ حساب المستفيد ح/ خزينة البنك سحب المبلغ المالي	BA1011101	464XXXXXXXX258XX
-----	-----	--	-----------	------------------

فيما يخص هذه الحسابات "الحسابات المؤقتة"، بمجرد إنتهاء عملية السحب، يتم إلغاء وحذف أرقام الحسابات التي تم فتحها لإجراء هذه العملية.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم التجارة الخارجية و عملية الصرف

يقوم البنك بالعديد من العمليات الأخرى التي تدخل في إطار عمليات الصرف والتجارة الخارجية، توافقا مع الخدمات التي تتيحها، والمهام التي تقوم بها، بحيث يتم تسجيلها محاسبيا بدورها، وفقا لعمليات خاصة، يمكن توضيحها فيما يلي.

أولاً- التجارة الخارجية:

هي عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، والمناطق المختلفة، فهي بذلك عملية انتقال رؤوس الأموال أيضا، بين أقطار العالم المختلفة. وتتضمن 03 أنواع، بحيث لكلٍ منها، نسبة مختلفة من حيث تدخل البنك في العملية، وفيما يلي يتم توضيح كيفية تسجيل هذه الأنواع حسب ترتيبها تصاعديا من حيث نسبة تدخل البنك في العملية.

1. التحويل الحر : Transfer Liber:

وتكون هذه العملية بين المورد والمستورد، تتميز بسهولة وسرعتها، حيث يتفق الطرفان حول شروط العقد فيما يخص قيمة السلعة، طريقة الشحن، عملة التسديد وغيرها. وفي هذا النوع، المستورد يستورد بأمواله الخاصة، ولا يكون البنك إلا وسيطا لنقل الأموال من الزبون إلى المورد عبر شبكة Swift، ويخص هذا النوع فقط قطع الغيار. ويتم معالجة هذا النوع محاسبيا على مستوى الوكالة كما يلي:

احتجاز مبلغ الفاتورة التقديرية للسلعة، وتشكيل مؤونة، مع إضافة 20% من قيمة الفاتورة التقديرية، ذلك بسبب ارتياب العملة وبعض المصاريف. كما يلي:

464XXXXXXXX300XX	264	تاريخ العملية ح/ حساب الزبون ح/ مؤونة مُشكلة تشكيل مؤونة	XXX	XXX
------------------	-----	---	-----	-----

يمكن إلغاء عملية الشراء، إلى غاية شراء العملة الصعبة من طرف المديرية العامة، وهذا بناءا على طلب المستورد.

ثم يتم تحويل مبلغ الفاتورة الأصلية إلى حساب المديرية، أين سيتم تحويلها إلى بنك البلد الآخر الذي يتعامل معه المورد، حيث أنه لا يمكن التسديد من حساب المؤونة مباشرة، وإنما يتم التسديد بعد إرجاع قيمة المؤونة المُشكلة إلى الزبون، ثم تتم عملية التسديد بالقيمة المضبوطة للفاتورة والمصاريف.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

وتتم هاتين العمليتان في وقت واحد، عبر شبكة Swif، ويتم معالجة هذه العملية على مستوى الوكالة كالاتي:

264	464XXXXXXXX300XX	تاريخ العملية ح/ مؤونة مشكلة ح/ حساب الزبون إلغاء المؤونة المشكلة	XXX	XXX
464XXXXXXXX300XX	101	تاريخ العملية ح/ حساب الزبون ح/ المديرية العامة لبنك تسديد مبلغ الفاتورة بقيمتها الحقيقية	xxx	xxx

2. التحصيل المستندي: Remise documentaire

التحصيل المستندي أو التحويل المستندي، هو عملية تحويل للمستندات، مقابل إئتمان، وفي هذا النوع يلعب البنك دور الضامن. وفيما يخص هذا النوع من التجارة الخارجية، فإنه يتضمن نوعان:

- **تحصيل مستندي ضد القبول Remise documentaire contre acceptation** : وهذا النوع من التحصيل المستندي، يُرفق بمهلة تسديد تُقدَّر بـ 90 يوما بعد استلام المستندات.
- **تحصيل مستندي ضد الدفع Remise documentaire contre paiement** : وفي هذا النوع يجب عدم تجاوز مدة أيام من تاريخ استلام المستندات.

للحصول على تحصيل مستندي من قبل البنك، يجب أولاً القيام بعملية التوطين، والتي تعد بمثابة ضمان تُقدِّمهُ البنك، وذلك بعد تحديد المنتج المراد استيراده، والمورد، وذلك عن طريق إمَّا الصالون الدولي والملتقيات، أو عن طريق غرفة التجارة، أو عن طريق وسيط. وللقيام بعملية التوطين يجب توفر جملة من الوثائق، يمكن حصر أهمها في:

- حساب لدى البنك؛
- وثيقة القبول Avis d'acceptation، والتي يتم التقديم لها عبر الانترنت، وبعد الإطلاع على البيانات، يتم إرسال وثيقة القبول عبر البريد الإلكتروني؛
- فاتورة شكلية قابلة للتغيير فيما بعد؛
- بعض الوثائق الأخرى.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

يتم تشكيل المؤونة في هذه الحالة عند وصول المستندات، بحيث يجب أن تكون القيمة المالية المحتجزة أكثر بـ 20% من قيمة الفاتورة التقديرية في حالة استيراد سلع من أجل إعادة بيعها. وأكبر بـ 5% في حالة سلع يتم استخدامها في الإنتاج كمادة أولية. وهذه النسب تكون من أجل تسديد ائتياب العملة الاجنبية وتكاليف أخرى. وبعد هذه العملية، يتم التواصل بين المورد والزبون على أساس أن البنك ضامن في عملية الاستيراد، ليتم شحن السلع.

في هذه الحالة، يمكن للمورد إلغاء عملية الاستيراد في أي وقت شاء، وما لم يتم شراء العملة الصعبة من طرف المديرية بناء على طلب المستورد، وعند استلام المستندات والمصادقة عليها من طرف البنك، من أجل منحها للمستورد بغرض استلام سلعته، وتتضمن هذه المستندات الوثائق التالية:

- فاتورة نهائية؛
- شهادة المنشأ؛
- شهادة المطابقة؛
- بوليصة الشحن، في حالة نقل البضاعة بحرا، أو وثيقة النقل الجوي وتكون باسم الزبون؛
- وثيقة التعبئة، وتتضمن مختلف التفاصيل حول السلعة.

يتم تحويل قيمة الفاتورة الأصلية إلى حساب المديرية، أين سيتم تحويله إلى حساب المورد، ومنح هذه المستندات للزبون من أجل استلام السلعة من مكان وصولها، سواء ميناء أو مطار أو غيره، بحسب الإتفاق بينهم وبين المورد.

ويتم معالجة هذه الحالة محاسبيا كالتالي:

أ- تشكيل مؤونة: وتتم كما يلي:

464XXXXXXXX300XX	يوم استلام المستندات من طرف بنك المورد ح/ حساب الزبون	XXX	XXX
264	ح/ مؤونة مشكلة تشكيل مؤونة		

ب- تسديد فاتورة للمورد: وتتم وفقا لما يلي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

XXX	XXX	يوم تسليم المستندات للمستورد ح/ مؤونة مشكلة ح/ حساب الزبون إلغاء المؤونة المشكلة	464XXXXXXXX300XX	264
XXX	xxx	في نفس التاريخ ح/ حساب الزبون ح/ المديرية العامة للبنك تسديد مبلغ الفاتورة بقيمتها الحقيقية	101	464XXXXXXXX300XX

وبعد ذلك، يتم تحويلها للمديرية، أين سيتم تحويلها إلى بنك البلد الآخر الذي يتعامل معه المورد، ويتم ذلك عبر شبكة Swift.

3. القرض المستندي **Crédit documentaire** :

هو قرض يستخدم في إطار العلاقات الدولية، من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، ويطلق عليه أيضا اسم الاعتماد المستندي، لكن هناك فرق طفيف بين الاعتماد المستندي والقرض المستندي، هو أن الاعتماد المستندي يكون بالاعتماد على الأموال الخاصة بنسبة 100%، أو بنسبة أخرى. فحين تُعدّ إجراءات القرض الضريبي نفسها إجراءات التحصيل المستندي، أي أنه هناك أيضا عملية توطين، بنفس الوثائق والإجراءات سالف الذكر. هناك نوعان للقرض المستندي، وهما:

- قرض مستندي قابل للإلغاء **Crédit documentaire révocable** : في هذا النوع من القرض المستندي، يمكن إلغاء عملية الاستيراد في أي وقت إلى غاية وصول السلعة؛
 - قرض مستندي غير قابل للإلغاء **Crédit documentai irrévocable** : في هذا النوع من القرض المستندي، لا يمكن إلغاء عملية الاستيراد إلا في حالة واحدة، وهي قبول المورد بعملية الإلغاء، أي يكون الإلغاء برضا الطرفين. ويُعدّ هذا النوع من القرض المستندي، الأكثر طلبا من قبل الموردين، حيث أن هذا النوع من القرض يتضمن نوعان وهما: قرض مستندي غير قابل للإلغاء مُعزّز، وهذا يكون مضمونا من طرف البنك، وقرض مستندي غير قابل للإلغاء غير مُعزّز.
- ويتم معالجة هذه الحالة محاسبيا كالتالي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

أ- تشكيل مؤونة: تظهر كما يلي:

XXX	XXX	يوم اجراء عملية التوطين ح/ حساب الزبون ح/ مؤونة مشكلة تشكيل مؤونة	264	464XXXXXXXX300
-----	-----	--	-----	----------------

ب- تسديد فاتورة: وتتم كما يلي:

xxx	xxx	يوم استلام المستندات للمستورد ح/ مؤونة مشكلة ح/ حساب الزبون الغاء المؤونة المشكلة	464XXXXXXXX300	264
XXX	XXX	في نفس التاريخ ح/ حساب الزبون ح/ المديرية العامة للبنك تسديد مبلغ الفاتورة بقيمتها الحقيقية	264	464XXXXXXXX300

وبعد ذلك، يتم تحويلها للمديرية، أين سيتم تحويلها إلى بنك البلد الآخر الذي يتعامل معه المورد، ويتم ذلك عبر شبكة Swift.

• حالة استيراد السلع من أجل إعادة بيعها:

في هذه الحالة يمكن للمورد أيضا إلغاء عملية الاستيراد في أي وقت شاء، ويتم حجز مبلغ الفاتورة، مضافا إليها 20% كمؤونة لدى البنك، بعد عملية التوطين مباشرة، وعند وصول السلعة واستلام المستندات والمصادقة عليها من طرق البنك، ويتم تحويل قيمة الفاتورة الأصلية، ومنح هذه المستندات للزبون من أجل استلام السلعة من مكان وصولها. ويتم معالجة هذه الحالة محاسبيا كالتالي:

أ- احتجاز مبلغ الفاتورة التقديرية مضافا إليها النسبة: تظهر فيما يلي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

263	464XXXXXXXX300	يوم إجراء عملية التوطين ح/ تشكيل المؤونة ح/ زبون	XXX	XXX
-----	----------------	--	-----	-----

ب- تحويل مبلغ الفاتورة الأصلية للمديرية العامة: يتم توضيحها كما يلي:

464XXXXXXXX300	101	تاريخ تسليم المستندات للزبون بعد المصادقة عليها من طرف البنك ح/ حساب الزبون ح/ المديرية العامة للبنك تحويل الأموال للمديرية العامة للبنك	XXX	XXX
----------------	-----	--	-----	-----

وبعدها يتم تحويلها للمديرية، أين سيتم تحويلها إلى بنك البلد الآخر الذي يتعامل معه المورد، عبر شبكة Swift.

وفي إطار العمليات السابقة، فإن التسجيل المحاسبي يقوم أيضا على مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالتجارة الخارجية (les incoterms)، حيث توجد بعض الرموز التي تظهر على المستندات التي تخص، سواء التحصيل المستندي أو القرض المستندي، حيث أنه يوجد 11 رمزا، لكلٍ منهم دلالة الخاصة. وهنا يمكن إدراج أهمها، والأكثر تداولاً في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- **EXW**: يجب على الزبون الالتحاق ببلد المصدر، والتحقق من سلعته هناك؛
- **FCA**: يتحقق هنا الزبون من سلعته في منطقة محددة، كمخزن أو ما شابه؛
- **FAS**: تنتهي مهمة المورد بمجرد وصولها للميناء؛
- **FOB**: تنتهي مهمة المورد بمجرد وضع السلعة على ظهر الباخرة؛
- **CFR**: تنتهي مهمة المورد بمجرد وصول السلعة إلى ميناء المستورد، حيث أن تكاليف النقل يتحملها المورد، لكن نقلها بدون تأمين على الساعة؛
- **CPT**: تنتهي مهمة المورد بمجرد وصول السلعة إلى ميناء المستورد حيث أن تكاليف النقل يتحملها المورد مع تأمين على الساعة.

تجدر الإشارة إلى أن نقل المستندات يتم عبر شركات خاصة بنقل الطرود والمستندات، وهي شركات عالمية، حيث أنه يتم نقلها في غضون 5 أيام، ومن أهمها شركة FEDEX و DHL.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

ثانيا - عملية الصرف:

عملية الصرف هي عملية استبدال العملة الوطنية "الدينار الجزائري"، بعملة أخرى أجنبية، حيث أن مُعدّل الصرف يتم تحديده من طرف البنك المركزي، ويتم تجديد المعدّل أسبوعيا، وعند إجراء أي عملية صرف فإن البنك يأخذ عمولة، والتي يتم تسديدها بالعملة المحلية.

يتم معالجة عملية الصرف كالآتي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ صندوق البنك بالدينار ح/ مقابل القيمة بالدينار	BA1011101
XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ مقابل القيمة بالعملة الأجنبية ح/ خزينة العملة الأجنبية	

بينما يتم معالجة العمولة محاسبيا كالتالي:

XXX	XXX	تاريخ العملية ح/ صندوق البنك ح/ عمولة الصرف ح/ TVA تسديد عمولة الصرف	703 340154	BA1011101
-----	-----	--	---------------	-----------

بينما يتم حساب المبلغ الواجب التسديد كالتالي:

$$\text{عمولة الصرف} = (\text{مبلغ ثابت مُحدّد من طرف البنك}) \times 19.1$$

فيما يخص 19,1 فهو قيمة TVA والتي تقدر بـ 19%.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لقسم القروض والاقتراض

تُعتبر القروض بشتى أنواعها، بمثابة العمود الفقري للبنوك، واليها تُوجَّه النسبة الأكبر من مواردها، ومنها تُحقَّق النسبة الأكبر من إيراداتها، ومن هنا ندرك أن مصلحة القروض تحتل موقعا محوريا في البنك. ومن هذا المنطلق، تسعى البنوك إلى التنوع في عمليات الإقراض، ليس فحسب بغرض توزيع المخاطر، ولكن أيضا بغرض تعظيم الدخل.

وفي إطار مهامه وأعماله، فإن بنك البدر، يُقدِّم العديد من أنواع القروض، التي تختلف باختلاف معيار تصنيفها، من أهمها القروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وفقا لمعيار الزمن؛ وقروض الاستغلال وقروض الاستثمار، في حال التصنيف حسب الهدف، إضافة إلى إمكانية تصنيف القروض وفقا للنشاط المُوجَّه له، إلى قروض صناعية، زراعية، وقروض تجارية.

كما يمكن أن تتوافر على مستوى البنك قروض قابلة للتعبئة (إعادة الخصم) لدى البنوك، أو مؤسسات مالية أخرى، أو البنك المركزي، وقروض غير قابلة للتعبئة. كما يمكن تقسيم القروض إلى قروض فعلية وقروض بالتوقيع. كما يعمل بنك البدر أيضا على تقديم قروض ثلاثية بين البنك، وكالة الدعم والزبون، أو قروض ثنائية بين البنك والزبون، وفقا لنسب مهتلفة من المساهمة في هذا القرض، حسب نوعه.

ومن الأمثلة على القروض الخاصة التي ترافق هدف ومجال عمل بنك البدر، والمُتمثِّل في تمويل المشاريع الفلاحية بأنواعها، ومشاريع الصناعات الغذائية وما شابهها، فإننا نشير إلى قرض الرفيق، الذي يعتبر قرضا قصير الأجل، مدَّته 18 شهرا، يكون مُوجَّها لنشاط زراعة البذور مثلا. إضافة إلى قرض التحدي الذي تُقدَّر مدَّته بـ 13 سنة، وهو مُوجَّه لأنشطة لتربية النحل، الدجاج، الغنم، البقر، الجمال....

أولاً- المعالجة المحاسبية لقرض التحدي:

تتم المعالجة المحاسبية لقرض التحدي على مستوى بنك بدر كما يلي:

1. التعهد بمنح القرض: تظهر من خلال ما يلي:

464XXXXX300XX	تاريخ العملية حساب الزبون	XXX	XXX
PR7039101	عمولات مختلفة التعهد بمنح القرض		

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

2. تسجيل الموافقة البنكية: يتم تسجيلها كالآتي:

XXX	XXX	تاريخ العملية حساب الزبون ميزانية الخصوم تسجيل الموافقة البنكية	464XXXXXX300XX
-----	-----	--	----------------

3. تسجيل العقد بتحرير شيك بنسبة 10% من قيمة العتاد لفائدة المورد: يتم التسجيل كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية قروض الاستثمار متوسطة الأجل المدعمة الزراعية صيد الأسماك حساب الزبون تحرير شيك بـ 10% من قيمة العتاد لفائدة المورد	464XXXXXX300XX	BA2012131
-----	-----	--	----------------	-----------

4. تحرير شيك بـ 90% من قيمة العتاد لفائدة المورد: وذلك عن تحصيل كل الوثائق من طرف الزبون

XXX	XXX	تاريخ العملية قروض الاستثمار متوسطة الأجل المدعمة الزراعية صيد الأسماك حساب الزبون تحرير شيك بنسبة 90% من قيمة العتاد لفائدة المورد	464XXXXXX300XX	BA2012131
-----	-----	---	----------------	-----------

5. تحرير شيك لفائدة وكالة التأمين: يتم تسجيلها كما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية حساب الزبون حساب وكالة التأمين تحرير شيك لفائدة وكالة التأمين	464XXXXXX300XX
-----	-----	--	----------------

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

6. تسديد القرض: يكون استرجاع القرض دفعة واحدة، أو على فترات (كل ثلاثي أو سداسي أو سنوي)

XXX	XXX	تاريخ العملية حساب الزبون قرض الاستثمار متوسطة الأجل المدعمة الزراعية صيد الأسماك تسديد الشطر الأول من القرض	BA2012131	464XXXXXX300XX
-----	-----	--	-----------	----------------

وبنفس الطريقة يتم تسجيل عملية تسديد باقي الأشرطة.

ثانيا - المعالجة المحاسبية لقرض الرفيق: يظهر التسجيل المحاسبي لعمليات القرض كما يلي:

1. تسجيل مصاريف دراسة الملف: تظهر فيما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية حساب الزبون عمولات مختلفة	7039101	464XXXXXX300XX
XXX		الضرائب على الأنشطة البنكية TVA	3411471	
		تسجيل عملية تحصيل مصاريف دراسة الملف		

2. التعهد بمنح القرض ENGAGEMENT : يظهر تسجيلها المحاسبي فيما يلي:

XXX	XXX	تاريخ العملية حساب الزبون حساب الإيرادات	7039101	464XXXXXX300XX
XXX		الضرائب على الأنشطة البنكية TVA	3411471	
		التعهد بمنح القرض		
XXX	XXX	تاريخ العملية التزامات تمويلية لصالح العملاء الحساب القابل للالتزامات التمويل لصالح العملاء	9903101	9039111
XXX	XXX	تاريخ العملية الحساب القابل للالتزامات التمويلية لصالح العملاء التزامات تمويلية لصالح العملاء	9039111	9903101

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

3. تسجيل العقد CONTRET : يتم تسجيلها محاسبيا كما يلي:

2021311	464XXXXXX300XX	تاريخ العملية القروض الخاصة بالفلاحة والصيد المدعمة وغير المدعمة حساب الزبون تسجيل العقد	XXX	XXX
---------	----------------	---	-----	-----

المطلب الرابع: التسجيل المحاسبي للمصاريف والاستثمارات

وهنا يجب فصل المصروف عن الاستثمار، وذلك من خلال مقارنة المبلغ بقيمة 30.000 دينار، أي بمقدار 3 مليون سنتم، فإذا تجاوزت هذه القيمة، يعتبر استثمارا، ويُدرج في المجموعة "4"، أما إذا كانت أقل، فإنها تعتبر مصروفا، ويتم إدراجها في المجموعة "6".

يتم معالجة الاستثمارات والمصاريف بنفس الطريقة، فقط يتم استبدال رقم الحساب، ويتم معالجتها محاسبيا كالتالي:

4/6	ح/ مصاريف/ استثمارات	تاريخ العملية	XXX	
340	ح/ الرسم على القيمة المضافة		XXX	
370	ح/ حساب وسيط			XXX
370	ح/ حساب وسيط	تاريخ العملية	XXX	
300	ح/ الموارد لدى البنك			XXX
	تسديد قيمة المصاريف/ الاستثمارات			

ملاحظة: يستعمل الحساب الوسيط من أجل ترك أثر العملية المالية فقط.

مثال 1: اقتنت وكالة بدر طباعة بقيمة 24.000 دينار جزائري، وذلك بتاريخ 2022/02/06، وذلك لغرض استعمالها في أحد مكاتب الوكالة. فكيف تُسجل هذه العملية محاسبيا ؟

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

الحل: بما أن قيمة الطابعة 24.000 دج، وهي أقل من 30.000 دج، فإنها تعالج محاسبيا كمصروف، وتُسجَل كما يلي:

	24000	2022/02/06 ح/ آلة طباعة		664223
	4560	ح/ الرسم على القيمة المضافة		340154
28560		ح/ حساب وسيط	3701111	
	28560	2022/02/06 ح/ حساب وسيط		3701111
28560		ح/ حساب مورد الطابعة لدى البنك تسديد قيمة الطابعة	300	

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية لدى BADR – برج أخريص

إضافة إلى العمليات التي سبق توضيح طريقة معالجتها محاسبيا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج أخريص، تتوفر عمليات أخرى، لأقسام أخرى، يقوم البنك بالتسجيل المحاسبي لها.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

يلعب قسم الخزينة دورا هاما في إدارة الأموال، حيث يقوم بتسجيل جميع المداخل والمسابقات اليومية، ويضمن توفير السيولة اللازمة لتلبية إحتياجات العملاء، وتحقيق أهداف البنك. ولتوضيح كيفية تسجيل عمليات هذا القسم، يتم تقديم المثال التالي:

تم إيداع مبلغ قدره 3411827.73 دج في الحساب الجاري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص من قبل عملائهم، ثم تم تحويل هذه الأموال إلى المديرية النقدية في الجزائر للعاصمة. تُسجل هذه العملية في دفتر اليومية كما يلي:

119100	2024 04 11	ح.ج. لدى مركز الصكوك البريدية حسابات انتقالية	73 ، 3411827	3411827.73
36	"تحويل مبالغ إلى الحساب الجاري للبنك"			
36	2024-04-21	ح/حسابات إنتقالية ح /الحساب الجاري للعملاء	73 ، 3411827	3411827،73
220110	"ترصيد حساب الإنتقالية"			
220110	2024-04-22	ح/الحساب الجاري للعملاء ح/قروض الاستثمار	3411827،73	3411827،73
200310	"دفع أقساط الشهرية الخاصة بالقروض"			
373900	2024-04-30	أرتباطات مختلفة ح/ح ، لدى مركز الصكوك البريدية	73 ، 3411827	73 ، 3411827
119100	"تحويل أموال من ح، ج لدى مركز الصكوك البريدية إلى المديرية النقدية"			

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم العملاء

يقوم قسم العملاء بالعديد من العمليات البنكية والمالية إتجاه مختلف زبائنهم، يمكن توضيح التسجيل المحاسبي لأهم هذه العمليات فيما يلي.

أولاً- تسجيل عمليات الحسابات الجارية:

تتمثل عمليات الحسابات الجارية في ثلاث عمليات وهي: الإيداع، السحب، والتحويل، بحيث يتم تسجيل هذه العمليات وفقاً لما يأتي.

1. عملية الإيداع:

قام العميل (X) بتاريخ 2024/03/16، بإيداع مبلغ قدره 16000 دج لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حسابه الجاري، يظهر تسجيلها كما يلي:

100100	220110	2024/03/16 ح/الصندوق ح/ح، ج للعمليات × "إيداع مبلغ نقدي في الحساب الجاري للعملاء ×"	16000	16000
--------	--------	--	-------	-------

2. عملية السحب:

قام العميل (Y) بتاريخ 2024/03/18، بسحب مبلغ 17000 دج نقداً من حسابه الجاري، وذلك عن طريق تقديم شيك لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص. تُسجل العملية كما يلي:

220110	100100	2024/03/18 ح/ح، ج للعميل y ح/الصندوق "سحب مبلغ نقدي من الحساب الجاري للعميل y"	17000	17000
--------	--------	---	-------	-------

3. عملية التحويل: تظهر من خلال الآتي:

أ- التحويل من وكالة برج أخريص إلى وكالة في قسنطينة: يظهر من خلال المثال الآتي:

قام العميل X، الموطّن لدى وكالة برج أخريص، بتاريخ 2024/03/26، بتحويل مبلغ نقدي قدره 1288146 دج، إلى الحساب الجاري للعميل Y في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة.

وتُسجل العملية في دفتر العملية كما يلي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

220110	2024/03/26 ح/ح.ج للعميل ×	12882460	12882460
37	ح/الفروع "تحويل المبلغ من ح.ج للعميل × إلى ح.ج للعيميل y		

ب- التحويل من الحساب الجاري للعميل إلى حساب التوفير:

قام العميل × بتاريخ 2022/07/25 بتقديم أمر تحويل مبلغ 240000 دج، إلى حساب التوفير، من الحساب الجاري للعميل y، المُوطن لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، وتُسجَل محاسبيا كما يلي:

37	2022/07/25 ح/الفروع	240000	240000
223100	ح/ودائع التوفير للعميل × "تحويل مبلغ من ح،ج للعميل y إلى حساب التوفير للعميل ×"		

ثانيا - التسجيل المحاسبي لسندات الصندوق:

سندات الصندوق هي وسيلة للبنوك لجمع السيولة عند الحاجة، حيث يقوم العميل بإيداع مبلغ معين مقابل التوقيع على سند تعهد برّد المبلغ، مع فائدة متفق عليها في وقت مُحدّد. وسيتم توضيح التسجيل المحاسبي لذلك، من خلال المثال التالي:

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، بطرح سندات صندوق للاكتتاب بتاريخ 2020/05/05، قيمتها 400000 دج، لمدة 3 سنوات. عند الإكتتاب يكون التسجيل كما يلي:

100100	2020/05/05 ح/الصندوق ح.قسائم الصندوق "عملية الاكتتاب في سندات الصندوق"	400000	400000
225100			

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

ثالثا – التسجيل المحاسبي لودائع التوفير: تُوضّح العمليات المتعلقة بودائع التوفير كما يلي:

1. عملية الإيداع: يتم توضيحها من خلال المثال التالي:

قام العميل × بتاريخ 2024/05/04، بفتح حساب لتوفير بمبلغ 300000 دج نقدا لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص. تُسجّل العملية كما يلي:

100100	2024/05/05	300000	300000
	ح.الصندوق		
223100	ح.ودائع التوفير		
	"فتح حساب التوفير نقدا "		

2. عملية السحب: يتم شرحها من خلال المثال الآتي:

قام العميل × بتاريخ 2024/04/ 08، بسحب مبلغ 17100 دج من بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، وذلك عن طريق تقديم شيك للتحليل. ويتم تسجيله كما يلي:

223100	2024/04/08	17100	17100
	ح.ودائع التوفير للعميل ×		
100100	ح .الصندوق		
	"سحب مبلغ نقدي من حساب التوفير للعميل ×"		

3. تسجيل فوائد على الودائع: يتم إبرازها من خلال المثال الآتي:

في 2021/12/31، أحسب فوائد صافية على حساب التوفير للعميل × بمبلغ 177549.13 دج، ويظهر التسجل المحاسبي كما يلي:

602230	2021/12/31	192276.81	177549.13
	ح.فوائد على ودائع التوفير		
223100	ح .ودائع التوفير	500	
341150	رسوم ودائع غير اسمية		
341151	ح .رسوم ودائع اسمية	14227.68	
	"تسجيل فوائد على حساب التوفير "		

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم محفظة الأوراق المالية

يعتبر قسم محفظة الأوراق المالية قسما محوريا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص، بحيث يتم تقديم خدمات متنوعة مثل تحصيل الأوراق التجارية، والتي تشمل الكمبيالات والشيكات، وتُمثَّلُ حقوقا نقدية مُحدَّدة القيمة، وواجبة الدفع في أوقات محددة.

أولا- شيكات مسحوبة على مستوى نفس البنك:

وتعني أن المستفيد والأمر بالدفع، من نفس البنك، ويمكن توضيح تسجيل العملية محاسبيا، عن طريق المثال الآتي:

بتاريخ 2024/05/14، تقدّم العميل x إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، بشيك قيمته 201785 دج، لتحصيله من حساب العميل y الذي ينتمي لنفس البنك، عمولة التحصيل 50 دج.

2024/05/14	ح.الشيكات التحصيل	201785	201785	32211
2024/05/14	ح.ج للعميل المستفيد x "تحصيل شيك للعميل المستفيد x "	201785	201785	220100
2024/05/14	ح.ج للعميل الأمر بالدفع y ح.شيكات للتحصيل	201785	201785	220101
2024/05/14	ح.شيكات للتحصيل "خصم قيمة الشيك من ح/العميل y "	201785	201785	32211
2024/05/14	ح.ج/ح للعميل y ح.عمولة تحصيل الشيكات "تحصيل العمولة من العميل y "	50	50	220101
2024/05/14	ح.ج/ح للعميل y ح.عمولة تحصيل الشيكات "تحصيل العمولة من العميل y "	50	50	729

ثانيا - شيكات مسحوبة بين بنك الفلاحة وبنك محلي:

معناه أن المستفيد والأمر بالدفع، من بنكيين مختلفين، ولكن في نفس المنطقة. في هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية وفق طريقة القرض بعد التحصيل، ويمكن توضيحها من خلال المثال التالي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

بتاريخ 2024/04/18، قَدّم العميل × لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، شيك مبلغه 67272.27 دج، للحصول من حساب العميل γ، الذي هو عميل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المحلية، وقد تم الموافقة على تحصيل الشيك، علما أن عمولة التحصيل هي 70 دج. ويظهر التسجيل المحاسبي لهذه العملية فيما يلي:

67272.27	67272.27	2024/04/18 ح/الشيكات للتحويل ح.مستحقات العملاء بعد التحصيل × "استلام الشيك من العميل المستفيد"	323	32211
67272.27	67272.27	2024/04/18 ح.غرفة المقاصة ح.شيكات للتحويل "إرسال شيك لغرفة المقاصة لتحصيل"	32211	323
67272.27	67272.27	2024/04/18 ح/مستحقات العملاء بعد التحصيل × ح.ح ج للعميل المستفيد × "قبول تحصيل الشيكات"	220100	323
70	70	2024/04/18 ح.ح ج للعميل γ ح.عمولة تحصيل الشيكات "تحصيل العمولة"	729	220101

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

أما في حالة رفض تحصيل الشيك، فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

67272.27	67272.27	2024/04/18 ح.الشكايات للتحصيل ح. مستحقات العملاء بعد التحصيل × "استلام الشيكات من العميل المستفيد"	323	32211
67272.27	67272.27	2024/04/18 ح. غرفة المقاصة ح شيكات للتحصيل إرسال شيك لغرفة المقاصة لتحصيله "	32211	323
67272.27	67272.27	2024/04/18 ح.شيكات للتحصيل المرفوضة ح .غرفة المقاصة "قبول تحصيل شيك "	323	2631
67272.27	67272.27	ح.مستحقات العملاء بعد التحصيل × ح. الشيكات للتحصيل مرفوضة "إعادة شيك للعميل ×"	2631	323
70	70	ح.ح ج للعميل المستفيد × ح قروض الاستثمار "تحصيل العمولة "	7029	221100

ثالثا - شيكات مسحوبة بين بنك الفلاحة وبنك غير محلي:

تعني أن المستفيد والأمر بالدفع، موطَّنين لدى بنكين مختلفين، لا ينتميان إلى نفس المنطقة أو البلد. ويوضَّح التسجيل المحاسبي من خلال المثال:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

استلم بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص بتاريخ 2024/04/05، بشيك مبلغه 8500 دج، من العميل ×، لتحصيله من حساب الشركة y المؤطنة لدى القرض الشعبي الجزائري، وقد تم الموافقة على تحصيل الشيك بتاريخ 2024/04/10، مع العلم أم عمولة التحصيل هي 90 دج.

32211	323	ح.الشيكات التحصيل ح.مستحقات العملاء بعد التحصيل "استلام الشيك من العميل المستفيد"	2024/04/10	8500	8500
12	32211	بنوك عادية ح.شيكات للتحصيل "إرسال شيك لغرفة المقاصة لتحصيله"		8500	8500
323	221100	ح.مستحقات العملاء بعد التحصيل ح.ح ج للعميل المستفيد "قبول تحصيل الشيك"		8500	8500
221100	7029	ح/ح ج العميل × ح.عمولة تحصيل الشيكات "تحصيل العمولة"		90	90

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف

عملية الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج أخريص، تشمل تبادل العملات الأجنبية بين العملاء والمؤسسة، يتم تسجيل هذه العمليات المالية بالطريقة المحاسبية اللازمة، ويشمل ذلك عمليات الشراء والبيع، وإعادة التقييم للعملات الأجنبية، بناءا على الأسعار السائدة في السوق المالية في الوقت الحالي.

أولاً- التسجيل المحاسبي لعملية شراء العملة الأجنبية (الدولار):

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج أخريص بتاريخ 2024/02/13، بإبرام عقد شراء مبلغ 409 دولار، مقابل شراء 108.18 دج لكل 1 دولار. وتتم العملية وفق ما يلي:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

409	409	2024/02/13 ح. أوراق ونقود بالعملة الاجنبية ح. وضعية الصرف	36900	100200
44245.62	44245.62	ح. مقابل وضعية الصرف ح. أوراق ونقود بالدينار الجزائري "تسديد قيمة العملة المشتراة"	100900	369500

ثانيا - التسجيل المحاسبي لعملية بيع العملة الأجنبية (دولار):

بتاريخ 2024/01/27، أبرمت نفس الوكالة عقدا بيع بمبلغ 140 دولار، مقابل سعر بيع 116,18 دج لكل 1 دولار. يظهر التسجيل المحاسبي فيما يلي:

140	140	2024/01/27 ح. وضعية الصرف ح. أوراق ونقود بالعملة الاجنبية "عملية بيع 149 دولار"	100200	369600
16265.2	16265.2	ح. أوراق ونقود بالدينار الجزائري ح مقابل وضعية الصرف "تحصيل قيمة العملة المباعة"	369500	100900

ثالثا - التسجيل المحاسبي لعملية إعادة التقييم:

بالاعتماد على ما سبق، وافترضنا أنه في 31/12/2024، سيستقر سعر الصرف السوقي عند 130 دج لكل 1 دولار. يظهر تسجيلها المحاسبي في النقاط التالية:

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

1. حساب قيمة إعادة التقييم:

البيان	الصندوق بالدينار الجزائري	الصندوق بالدولار
الشراء في 2024/01/27	16265.2	140
البيع في 2024/01/29	15103.4	130
الرصيد	1161.8	10

2. حساب فرق سعر الصرف:

$$33480 - 1161.8 = 32318.2$$

ومنه فرق سعر الصرف موجب، ويساوي 32318.2.

وتُسجَلُ العملية في دفتر اليومية كما يلي:

369600	2024/01/29	ح. وضعية الصرف	32318.2	
70600		ح. أرباح على عمليات الصرف		32318.2
		"تحصيل ارباح الصرف"		

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

وكالة برج أخريص

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر البنوك، مؤسسات ذات خصوصية تختلف عن باقي أنواع المؤسسات، بحيث تقوم بمعظم عملياتها بالتعامل مع الأموال، من خلال تشكيلة من الخدمات التي يُقدِّمها البنك، بحيث يتم تسجيل كافة هذه العمليات وفقا لمبادئ محاسبي واضحة ومُحدّدة، تتماشى مع النظام المحاسبي البنكي، وهو النظام المحاسبي المالي المُطبّق في البنوك.

يُعدُّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمختلف فروع ووكالاته، أحد البنوك المُهمّة في النظام المصرفي الجزائري، حيث يقع على عاتقه مسؤولية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل العديد من المشاريع، وعلى رأسها تلك المرتبط بالقطاع الفلاحي، وما يرافقه من صناعات ومشاريع أخرى، إضافة إلى الخدمات التقليدية التي تُقدِّمها مختلف البنوك التجارية.

ولذلك فإن عملية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات المالية في البنوك، تختلف بتنوّع هذه العمليات، بين الإيداع، السحب، التحويلات، الفوائد، والعديد من العمليات الأخرى. وقد تم توضيح أهمية تسجيل هذه العمليات بِدقّة، لضمان دِقّة المعلومات المالية، والتمكين من إتخاذ القرارات الصحيحة.

الخاتمة

تعتبر المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية من الجوانب الحيوية في نظام المحاسبة لأي مؤسسة مالية، أين تشمل هذه العمليات تسجيل، وتتبع، وتحليل، جميع المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك. حيث تبدأ المعالجة المحاسبية بتسجيل العمليات المصرفية اليومية، مثل الإيداعات، والسحوبات، والقروض، والمدفوعات، والفوائد. ولتحقيق ذلك، يتم استخدام برامج محاسبية متخصصة لضمان دقة تسجيل هذه العمليات، وفقاً لمعايير المحاسبة المعترف بها دولياً.

وتسعى هذه العمليات إلى تحقيق عدة أهداف، منها الحفاظ على دقة وسلامة المعلومات المالية، وتوفير بيانات دقيقة للإدارة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المعالجة المحاسبية الدقيقة في تعزيز الثقة بين البنك وعملائه والمستثمرين، من خلال إظهار الالتزام بالمعايير في إدارة الأموال.

من خلال ذلك، تظهر أهمية موضوع المحاسبة البنكية، حيث له دور كبير في استخدامه لإتمام عملية تسجيل مختلف العمليات المالية في البنك، وكذلك إبراز كيفية التسجيل المحاسبي لهذه العمليات.

1. نتائج الدراسة:

أُلقت هذه الدراسة الضوء على طريقة معالجة محاسبة مختلف العمليات البنكية التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة برج أخريص، والتي توصلت إلى العديد من النتائج، من أهمها ما يأتي في النقاط التالية:

- ساهم التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وتقييم الأداء المالي للبنك؛
- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى توفير العمليات المحاسبية على مستوى البنوك؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص بمراجعة وتحليل العمليات المالية، وتطبيق الإجراءات المحاسبية الصحيحة، التي تُمكنهم من تحسين كفاءة إدارة الأموال، وإستخدامها بشكل أفضل؛
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص على تحسين الضوابط المحاسبية التي تُمكنهم من تقليل مخاطر الإحتيال والأخطاء المالية التي قد تواجهها الوكالة؛
- تعقيد العمليات المالية، مثل القروض والاستثمارات، مما يزيد من تعقيد معالجة هذه البيانات؛
- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص وفقاً للوائح وقوانين صارمة تُنظّم عمليات المعالجة المالية؛
- يتعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص مع كمّيات هائلة من البيانات يومياً، وهذا يتطلب استخدام تقنيات متطورة لمعالجة وتحليل هذه البيانات؛

الختام

- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص على مبدأ الأمن والخصوصية، حيث تعمل على ضمان سرية وأمان البيانات المالية للعملاء؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج أخريص على تحديث أنظمتها وبرامجها، لمواكبة التطورات وتحسين عمليات المعالجة.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقاً مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقاً فيما يلي:

- (1) اختبار الفرضية الأولى: تُعد هذه الفرضية صحيحة، حيث تلعب المحاسبة دوراً مهماً في تسجيل العمليات المالية لدى البنك، وضمان دقة التقارير المالية والتحقق من الإمتثال للقوانين والتشريعات المالية، لضمان فاعلية ونجاح أعمالها.
- (2) اختبار الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة أيضاً صحة الفرضية الثانية، حيث تعتمد البنوك في معالجة مختلف عملياتها المالية محاسبياً على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ذلك، مثل مبدأ الأهمية النسبية، والمبادئ المحاسبية العامة، ومبدأ الإفصاح الكامل والدقيق.

3. اقتراحات الدراسة:

- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:
- التأكيد على دقة البرامج الآلية في تحليل العمليات؛
 - إقامة دورات تكوينية، وتربصات مهنية خاصة للموظفين، لإبقائهم على إطلاع دائم ومتواصل، بكل مستجدات وتقنيات المحاسبة البنكية؛
 - القيام بالرقابة المفاجئة للبنوك، وتطبيق قواعد الإحتراس؛
 - العمل على إجراء دراسات حول تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛
 - ضرورة الإستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من أجل ترقية الخدمات المصرفية.

4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلاً، منها:

الختام

- واقع محاسبة القطاع البنكي في الجزائر؛
- أثر النظام المحاسبي المالي على أداء البنوك؛
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير عمل البنوك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إبراهيم الأعش، "أسس المحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 1999.
2. أبو الفتوح علي فضالة، "أساسيات المحاسبة المالية وتكاليف المراجعة"، ب.د.ن، القاهرة، 1996.
3. أسامة نجا، محمد الفوليك، مجدي محمد شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الحديثة للنشر، الاسكندرية، 1997.
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، منشورات كلية التجارة، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
5. حسين جميل البديري، "البنوك: مدخل محاسبي وإداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
6. خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. رضوان محمد العناتي، "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، الجزء 01، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000.
8. زهيرة بشير، "محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية"، مطبعة طربين، دمشق، 1986.
9. شاكر القرويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
10. صلاح حواس، "المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF"، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
11. عبد الإله نعمة جعفر، "النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (مبادئ عامة وأمثلة محلولة)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، ط 02، 2016.
13. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والبنوك"، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
14. فلاح الحسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
15. كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
16. محمد السيد سرايا، "البنوك التجارية وشركات التأمين"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
17. محمد بوتين، "المحاسبة العامة في المؤسسة"، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قائمة المراجع

18. محمد جمال على الهلالي، عبد الرزاق شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
19. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
20. محمود محمود السجاعي، "المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
21. مها مصر ديب شوتر، رضوان وليد العمار، "النقد والبنوك"، مؤسسة الآلاء للنشر، الأردن، 1996.

2- رسائل الماجستير:

1. صورية عاشوري، "دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

3- مذكرات الماستر:

1. سلمى بن عيسى، خولة بن زين، "المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في البنوك التجارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعرييج، الجزائر، 2022.
2. سهيلة دريش، ضاوية تاتي، "المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي SCF - دراسة حالة لوكالة البنك الخارجي-تقرت"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018/2017.
3. شروق شريقي، شيماء بن واضح، "المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2020/2019.
4. ماريا بلعباس، "واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

5. هشام بن صالح، يوسف عميور، "المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة جيجل"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية مُعمّقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2017.

4- المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1. شعبان فرج، "العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"، محاضرات موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود، المالية، والاقتصاديات النقدية والعقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013/2014.

2. نعيمة زيرمي، "التسيير البنكي"، مطبوعة دروس مُقدّمة لفائدة طلبة السنة الثالثة مالية، البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2020-2021.

5- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في: 2007/11/25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، السنة 44، الصادرة في: 2007/11/25.

2. القانون المُحدّد لأسقف رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاطات المطابقة على الكيانات الصغيرة، بغرض مسك محاسبة مبسطة، المؤرخ في: 2008/07/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، السنة 46، الصادرة في: 2009/03/25.